الأمم المتحدة A/53/PV.44

الوثائق الرسمية

# الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٤٤
الثلاثاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

**الرئيس:** السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

**البند ١٣ من جدول الأعمال**

**تقرير محكمة العدل الدولية**

**تقرير محكمة العدل الدولية (A/53/4)**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ستبدأ الجمعية النظر في تقرير محكمة العدل الدولية عن الفترة من ١ آب/أغسطس ١٩٩٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، الوارد في الوثيقة A/53/4. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بتقرير محكمة العدل الدولية؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة للسيد ستيفن شويبل، رئيس محكمة العدل الدولية.

**السيد شويبل** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يُشرفني أن أتكلم أمام الجمعية العامة برئاسة وزير خارجية أوروغواي، السيد ديدييه أوبيرتي بادان، وهو محام دولي له سجل خدمة مشرف في بلده وفي منظمة الدول الأمريكية وفي الأمم المتحدة. ونحن نتذكر في المحكمة بكثير من الاحترام والتقدير العضوين الموقرين من أوروغواي، انريك أرماند أوغون، وقريبا جدا ادواردو خيمينيز دي أريشاغا، الذي تولى ، شأنه شأن السيد أوبيرتي، وزارة في أوروغواي، وكان رئيسا للمحكمة.

وفي تقديمي للتقرير السنوي لمحكمة العدل الدولية إلى الجمعية العامة، أرجو أن تسمحوا لي في البداية أن أذكر بأن المجتمع الدولي اتخذ في هذا العام خطوة للأمام في سبيل إنشاء محكمة جنائية دولية، محكمة لمحاكمة الأفراد عن جرائم دولية جسيمة محددة. وعندما تنشأ المحكمة ستسهم في تطوير وتطبيق قانون دولي أكثر فعالية. وستنضم إلى أسرة الهيئات القضائية الدولية التي أنشئت في العقود السالفة، وأخيرا إلى أسرة، أبوها هو المحكمة العالمية - وذلك هو الاسم الشعبي لمحكمة العدل الدولية الدائمة ومحكمة العدل الدولية - التي عملت بنجاح طيلة ٧٠ عاما. وهذا عام بارز في حياة المحاكم الدولية لسبب آخر أيضا، إذ أنه يصادف أول قضية تنظرها المحكمة الدولية لقانون البحار.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86198
*9886198*

ومن مقاييس انجازات المحكمة العالمية أنه أصبح من المسلم به اليوم أن المحاكم الدولية الدائمة يمكن أن تعمل بفعالية. ومثال حركة السلام الذي لم يختبر في فجر القرن العشرين أصبح واقعا مع غروب شمسه، حيث أصبح من الثابت والمقبول أن المحكمة العالمية والمحاكم الدولية الأخرى يمكن أن تُسهم كثيرا في التسوية السلمية والعادلة للمنازعات الدولية.

ومع ذلك، فإن المثل الأعلى الذي كان ذخرا لحركة السلام المبكرة - وهو أن التسوية القضائية الدولية ستكون البديل للحرب - ثبت أنه غير واقعي. فالتسوية القضائية الدولية لا تؤدي إلى السلام بشكل عام، بل إن السلام هو بالأحرى الذي يُفضي إلى تسوية النزاعات الدولية الحتمية عن طريق القضاء الدولي. ففي أوقات التوتر الشديد تتحاشى الدول اللجوء إلى القضاء؛ وفي الأوقات التي تكون فيها التوترات الدولية أقل حدة تصبح الدول أكثر ميلا إلى تسوية منازعاتها بالوسائل القضائية. وهذا، على أية حال، قد يكون سببا هاما في أن محكمة العدل الدولية لا تزال حتى اليوم مشغولة بأعمال كثيرة كما كانت، هي وسليفتها، منذ عام ١٩٢٢.

وفيما يتعلق بالمحاكم الدولية المتخصصة والإقليمية، فما دام اختصاص هذه المحاكم لا يتداخل مع اختصاص المحاكم الدولية الموجودة أصلا، فإننا نرحب بإنشائها. فهي تعكس حيوية وتعقد الحياة الدولية. وتعبر عن الفهم بأن فعالية القانون الدولي يمكن أن تتعزز بتزويد الالتزامات القانونية بوسائل تقريرها وإنفاذها.

وفي الوقت ذاته، فإن انتشار المحاكم الدولية يثير التساؤلات حول دور محكمة العدل الدولية، وحول المشاكل التي يمكن أن تنجم عن هذا الانتشار.

وميثاق الأمم المتحدة ينص على أن محكمة العدل الدولية هي "الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة". وهكذا تكون المحكمة قد منحت مركزا قضائيا خاصا وأعلى من سواه داخل منظومة الأمم المتحدة. فكما أن النظم القانونية المحلية لها محاكمها العليا، فالمجتمع الدولي لديه أيضا جهازه القضائي الرئيسي. ولكن محكمة العدل الدولية ليست - أو ليست الآن على كل حال - محكمة استئناف عليا بالنسبة للهيئات القضائية الدولية الأخرى، ولا هي محكمة استئناف لأحكام المحاكم الوطنية.

ومع أن محكمة العدل الدولية لا تعمل كمحكمة استئناف، فقد عملت بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة بأكثر من طريقة. أولا، تسهم المحكمة في تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية تعزيزا لأول مقاصد الأمم المتحدة وهو أن "تتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم، أو لتسويتها".

وقد تنظر المحكمة، بين حين وآخر، في المنازعات التي يمكن أن تؤدي إلى الإخلال بالسلم ما لم تتم تسويتها. بل الواقع أن المحكمة نظرت في قضايا سبق أن أدت بالفعل إلى نشوب أعمال عدائية. ورغم هذه الحقيقة، عرضت تلك المنازعات على المحكمة، أحيانا عن طريق اتفاق ثنائي، وأحيانا أخرى من خلال تطبيق انفرادي؛ وتم حسم هذه المنازعات دون مزيد من الأعمال العدائية، ولا تزال محسومة حتى يومنا هذا.

وهكذا نرى أن أحد السبل الرئيسية التي تؤدي المحكمة من خلالها وظائفها بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، هو أنها تتصرف كعامل وعنصر فاعل في صون السلام والأمن الدوليين. وقد أصبحت المحكمة اليوم جزءا لا يتجزأ من نظام الأمم المتحدة لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. ولم يعد ينظر إلى المحكمة على أنها مجرد "الملاذ الأخير" في حل المنازعات. بل إن الدول، بالأحرى، قد تلجأ إلى المحكمة بالتوازي مع الأساليب الأخرى لحل المنازعات، إدراكا منها بأن هذا اللجوء يمكن أن يكون مكملا لعمل مجلس الأمن والجمعية العامة، وللمفاوضات الثنائية أيضا.

وفي هذه العملية المشتركة لحل المنازعات، فإن اللجوء إلى القضاء يُساعد أطراف نزاع ما على توضيح مواقفها. وهو يجعل الأطراف تخفف أو تحول تصريحاتها السياسية المغالى فيها أحيانا، إلى مطالبات واقعية وقانونية. وهذه العملية قد تقلل حدة التوترات وتؤدي إلى تفهم أفضل وأكمل للمطالبات المضادة. وكانت النتيجة في بعض الحالات أن المفاوضات السياسية استؤنفت ونجحت قبل أن تصدر المحكمة أحكامها. وفي حالات أخرى، يزود قرار المحكمة أطراف النزاع بالاستنتاجات القانونية التي يمكن أن تستخدمها لتنظيم مزيد من المفاوضات، والتوصل إلى تسوية للنزاع.

وهناك عدد من الأمثلة التي دللت على إمكانية حل المنازعات بالعمل من خلال القنوات السياسية بالتوازي مع القنوات القضائية. وكان النزاع الإقليمي بين ليبيا وتشاد مثال لافت للنظر في هذا المجال؛ وهو نزاع تحول على مر السنين إلى صراع مسلح. وبمساعدة منظمة الوحدة الأفريقية، قامت ليبيا وتشاد في نهاية المطاف بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية. وبعد تقديم عدد كبير من المذكرات، وبعد الاستماع إلى حجج شفوية مطولة، حددت المحكمة حدود هذه الأراضي الشاسعة المتنازع عليها. وطبق الطرفان حكم المحكمة، وانسحبت القوات تحت إشراف مجلس الأمن، وحل السلام على الحدود منذ ذلك الحين.

وأحدث مثال من هذه الأمثلة، قضية الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا. فعندما وقعت الأحداث المسلحة بين الكاميرون ونيجيريا في عام ١٩٩٦ في شبه جزيرة باكاسي، كان النزاع قيد نظر كل من منظمة الوحدة الأفريقية ومحكمة العدل الدولية. وفي الوقت ذاته، قام أحد طرفي النزاع بعرض هذا النزاع على محكمة العدل الدولية، وقدم طلبا يلتمس فيه تقرير تدابير تحفظية - أي أن تأمر المحكمة باتخاذ تدابير مؤقتة للحماية، أو أن تصدر أمرا قضائيا مؤقتا في هذا الشأن. ونتيجة لذلك، قام مجلس الأمن، من خلال بيان رئاسي، وقامت المحكمة عن طريق ذلك الأمر الذي تقرر فيه تدابير تحفظية، بدعوة الطرفان إلى احترام اتفاق وقف إطلاق النار، واتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة قواتهما إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل اندلاع القتال. وهذا العام، أصدرت المحكمة حكمها بشأن الدفوع الابتدائية التي تقدمت بها نيجيريا، وقررت أن لها ولاية للفصل في النزاع.

وعودة إلى السبيل الثاني الذي تعمل من خلاله المحكمة بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة وللمجتمع العالمي ككل - أقول إن المحكمة هي أكبر مرجع ذي حجية لتفسير الالتزامات القانونية التي تتحملها الدول في المنازعات التي تنشأ بينها.

إن هذه المهمة هي، في الواقع، مهمتها العليا وهي تسبق تاريخ إنشاء الأمم المتحدة. فهذا الدور الرئيسي الذي تقوم به المحكمة كفيصل في المسائل الخلافية بين الدول يمثل أكثر من ٧٠ عاما من الإنجازات في مجال تسوية المنازعات القانونية الدولية.

وثالثا، إن المحكمة، باعتبارها الهيئة القضائية الرئيسية للمنظمة، تصرفت كمفسر أعلى لميثاق الأمم المتحدة والصكوك المرتبطة به، مثل الاتفاقية العامة لامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، وهي حاليا موضع إجراء استشاري تنظر فيه المحكمة. وكانت المفسر الموثوق للالتزامات القانونية الواقعة على عاتق الدول بموجب الميثاق. وقد قامت المحكمة بذلك في عدد من الإجراءات الاستشارية والخلافية.

وتعزيزا لمقاصد الميثاق ومبادئه، فسرت المحكمة الميثاق تدريجيا ودعمت بذلك الأمم المتحدة ومن خلالها، المجتمع الدولي بأسره. وبذلك، أكدت المحكمة الشخصية الدولية للأمم المتحدة ووجدت أنها تتمتع بسلطات ضمنية وسلطات صريحة لتحقيق أهدافها، وقررت أن الأنصبة التي تحددها الجمعية العامة تلزم الأعضاء بدفع المبالغ المقررة، وأسندت إلى الجمعية العامة دورا معياريا في تشكيل القانون الدولي. وفسرت أن امتناع عضو من أعضاء مجلس الأمن الدائمين عن التصويت طوعا لا يحول دون اعتماد قرار. وهذه الأمثلة المعروفة لعدد من المسائل الهامة المذكورة ترد على سبيل المثال لا الحصر.

وتعرض على المحكمة في الوقت الحالي مسائل تتسم بالصعوبة وتتعلق بتفسير الميثاق، منها الحدود بين اختصاصات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والدعاوى التي رفعتها ليبيا ضد المملكة المتحدة والولايات المتحدة، الناشئة عن كارثة لوكربي، تثير مسائل تتصل بالعلاقة بين القرارات التي يتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق والدور القضائي للمحكمة.

لقد قلت سابقا إن التحكيم الدولي ليس بديلا عن الحرب وأن السلام هو الذي يؤدي إلى التحكيم الدولي، بدلا من أن يؤدي التحكيم الدولي إلى السلام. وهذا صحيح بصورة عامة. إن محكمة العدل الدولية الدائمة لم تمنع نشوب الحرب العالمية الثانية، ولم يكن من المنطقي أن نتوقع أن تمنع نشوبها. ولكن، كما لوحظ، فإن محكمة العدل الدولية تعمل بالفعل كعنصر هام في آلية الأمم المتحدة لتعزيز السلام.

وبينما يجوز أن تعمل المحكمة وغيرها من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة معا، فإن الإبقاء على الاستقلال القضائي للمحكمة أمر حيوي. وهذه مسألة حساسة جدا. فالمحكمة ملزمة بأن تعطي الوزن الواجب لاختصاصات وممارسات ومواقف أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، مع إعطاء وزن خاص للقرارات التي يتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق. ولكن عند تقرير مسألة تتعلق بالقانون، يجب أن تكون المحكمة بعيدة عن التأثير السياسي للأمم المتحدة، وأن تبقى بعيدة عن هذا التأثير، كما أنها ملزمة بأن تبقى بعيدة عن التأثير السياسي لأي عضو من أعضائها.

أخيرا، هناك سمة أخرى تميز محكمة العدل الدولية عن المحاكم الدولية المتخصصة والإقليمية. فالمحكمة هي، في الحقيقة، الهيئة القضائية العالمية الوحيدة ذات الولاية القضائية العامة. وعلى خلاف الهيئات القضائية والتحكيمية المتخصصة، تتمتع المحكمة بولاية قضائية شاملة في المنازعات بين الدول. ويمكن لجميع الدول في المجتمع الدولي أن تستفيد من المحكمة في جميع جوانب القانون الدولي، على خلاف الهيئات الثنائية أو الإقليمية.

وقرارات المحكمة، سواء كانت تتعلق بمسائل كبرى أو صغرى، أو كانت تتسم بطابع عام أو خاص، فمن الممكن أن يتجاوز أثرها أطراف النزاع والمسائل موضع النزاع. لقد ساهمت المحكمة في نمو القانون الدولي، بحيث أصبح نظاما عالميا للقانون الدولي. فقامت المحكمة، على مر السنين، بتفسير وتحسين مبادئ القانون الدولي التي تحكم المجتمع الدولي بأكمله، وبالارتقاء بهذه المبادئ.

ولا بد أن تطبق المحاكم الدولية الأخرى القانون الذي تأثر في مضمونه بالمحكمة، وأن تطبق المحكمة القانون حسبما يتأثر بالمحاكم الدولية الأخرى. ويمكن، في الوقت نفسه، أن تتوصل مختلف المحاكم إلى تفسيرات متباينة للقانون. فكثرة العدد تعرض لخطر التضارب.

إلا أنه لا ينبغي المبالغة في تقدير الخطر. ففي حين يوجد، من حيث المبدأ، نظام وحيد للقانون الدولي، هناك، في الواقع، آراء مختلفة حول قضايا القانون، وهذا ليس بين المحاكم الدولية وبين المفسرين الآخرين الموثوقين للقانون فقط. فهناك خلافات داخل محكمة العدل الدولية نفسها. وهذا ملاحظ من الآراء المنفردة والمعارضة، وكذلك من التعديلات التي تجرى في آراء المحكمة على مر السنين.

ومن المتوقع، من الناحية العملية، أن تبدي المحاكم الدولية الاحترام الواجب لآراء المحاكم الدولية الأخرى. وتتطلع محكمة العدل الدولية إلى العمل باتساق مع المحاكم الدولية الأخرى، ولكن نسيج القانون الدولي والحياة الدولية، على ما نعتقد، به ما يكفي من المرونة لتحمل هذه الخلافات التي تنشأ من آن لآخر.

اسمحوا لي الآن أن أتناول عناصر محددة من عمل المحكمة. ولا أود استخدام الوقت في سرد المعروض على الجمعية العامة في تقرير المحكمة عن الفترة الممتدة من ١ آب/أغسطس ١٩٩٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه في العام الماضي، دعا قرار الجمعية العامة ١٦١/٥٢ المحكمة إلى أن تقدم تعليقاتها وملاحظاتها بشأن ما يترتب على زيادة عدد القضايا المعروضة على المحكمة من آثار على عمل المحكمة.

وقد عمم رد المحكمة بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة (A/53/326). وهو يشير إلى أن سبب وجود المحكمة هو النظر في القضايا المقدمة لها من الدول، والنظر في طلبات الفتاوى المقدمة من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وهذه الواجبات القانونية تعني أن المحكمة ليس لديها برامج يمكن تخفيضها أو التوسع فيها كما تشاء، بعكس بعض الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة.

ومنذ إنشاء المحكمة في عام ١٩٤٦، نظرت في ٧٧ قضية منازعات و ٢٣ طلب فتوى. ولئن كان من المعتاد في الستينات والسبعينات أن جدول أعمال المحكمة لم يتضمن سوى عدد قليل من الدعاوى في وقت واحد، فقد كانت هناك زيادة كبيرة منذ أوائل الثمانينات. وتوجد الآن أكثر من ١٢ قضية قيد النظر. وفضلا عن ذلك، كما يتضح من استجابة المحكمة للقرار ١٦١/٥٢، تشمل بعض القضايا قضايا داخل قضايا: أي طلبات تدابير تحفظية، ودفوع ابتدائية، وادعاءات مضادة.

وهناك ما يدعو إلى الظن بأن هذه الزيادة في اللجوء إلى المحكمة من المحتمل أن تستمر، هذا إذا استمرت حالة الانفراج النسبي في العلاقات الدولية. وهناك ما يدل على

أن الدول تكتسب "عادة قانونية"؛ فكلما أكثرت من اللجوء بمنازعاتها إلى المحكمة، نحت على نحو أكبر إلى أن تفعل ذلك.

ومن الملاحظ أنه قبل عقود قليلة كانت معظم قضايا المحكمة ترد من الدول القديمة، ولكن أفريقيا اليوم تحتل مكان الصدارة بوصفها موردا للقضايا في المحكمة، كما أن أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وشرق آسيا، وكذلك الأمريكتين وأوروبا واستراليا، كلها تقدمت بقضايا للمحكمة. ومما يطمئن أن هناك تنوعا في عملاء المحكمة على قدر التنوع في تشكيلها.

وفضلا عن ذلك، فإن مجال المسائل التي تقدم بشأنها قضايا إلى المحكمة يلفت النظر. ومحكمة العدل الدولية محكمة عالمية، لا في أصولها وتشكيلها فحسب، ولا في تنوع الأطراف المشتركين في القضايا المعروضة عليها فحسب، ولكن في تنوع المسائل التي يطلب منها أن تحكم فيها وأن تصدر فتاوى بشأنها أيضا.

ولئن كان عدد القضايا المقدم للمحكمة قد زاد زيادة كبيرة، فإنها لم تحظ بزيادة تناسب ذلك في مواردها. واليوم، يبلغ إجمالي ميزانية المحكمة حوالي ١١ مليون دولار سنويا، وهذه نسبة من ميزانية المنظمة تقل عما كانت عليه عام ١٩٤٦. وقد أسفر ذلك عن هوة متزايدة بين اختتام المرحلة التحريرية للقضية وبدء مرحلتها الشفوية، وهي هوة يسببها تراكم العمل في المحكمة. ومن نافلة القول، وإن كان صحيحا، أن تأخير العدالة إنكار لها. والتأخير المفرط قد يثبط همم الدول أيضا عن اللجوء إلى المحكمة.

وفي نفس الوقت، تستجيب المحكمة بسرعة عندما تتطلب الحالة ذلك. ففي نيسان/أبريل الماضي، اعتمدت بالإجماع تدابير تحفظية في قضية بشأن اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية رفعتها باراغواي ضد الولايات المتحدة، في غضون خمسة أيام عمل من تلقي الطلب.

ونقص الموارد أحد أسباب التأخير عندما يكون هناك تأخير. فسرعة العمل في المحكمة تعتمد على سرعة عمليات الترجمة إلى اللغات الرسمية للمحكمة، وهي الفرنسية والانكليزية. وتتأثر هذه السرعة تأثرا مباشرا بعدد موظفي الترجمة المعينين بصفة دائمة في لاهاي، ولا يزيد إجمالي موظفي اللغات الدائمين حاليا عن أربعة أفراد. كما أنها تتأثر تأثرا مباشرا بكمية المبالغ المخصصة في ميزانية المحكمة للحصول على خدمات الترجمة التحريرية والشفوية القصيرة الأجل، وهي خدمات مطلوبة إذا كان للمحكمة أن تزاول عملها بهذا العدد الضئيل من الموظفين الدائمين.

ونشر تقارير المحكمة، وبخاصة الالتماسات المقدمة إليها، مقيد كذلك بالعدد الضئيل من موظفي النشر الدائمين لدى المحكمة، وهما شخصان فقط، لأنه ليس لدينا اعتمادات للموظفين المؤقتين في دائرة النشر. والاعتمادات المخصصة لنشر مجلدات الالتماسات والتقارير لا يمكن أن تستخدم في توظيف موظفين قصيري الأجل لإعداد المادة المنشورة للطباعة، إذ هي مخصصة للطباعة نفسها.

وأعضاء المحكمة أنفسهم ليس لديهم العدد الكافي من الموظفين. فالكثيرون منهم يقتسمون خدمات موظفة سكرتارية واحدة، ولا يتمتع أحد منهم بخدمات كاتب أو باحث مساعد، بعكس الكثير من المحاكم الوطنية والدولية، بما فيها المحاكم الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا.

ومع ذلك، فإن مشاكل سرعة العمل في المحكمة لا تقتصر على نقص الموظفين أو الأموال. فهناك خطوات يمكن للمحكمة أن تتخذها في نطاق الموارد الحالية للتعجيل بإجراءاتها وبنشرها. وكما يتبيَّن من الاستجابة لقرار الجمعية العامة ١٦١/٥٢، فقد اتخذت المحكمة مبادرات تحقيقا لهذا الهدف. فهي، على سبيل المثال، تجرب عدم إعداد أو ترجمة مذكرات القضاة في بعض القضايا المتعلقة بالدفوع الابتدائية بعدم الاختصاص أو عدم المقبولية، وهي خطوة توفر الوقت والمال. وقد طلبت المحكمة من الأطراف في القضايا ألا ترفق بالتماساتها إلا المرفقات الضرورية للغاية، وأن تقدم الترجمة المتاحة لها. وقد أنشأت موقعا على الشبكة ناجحا للغاية يمكن من خلاله تتبع عمل المحكمة اليومي. وينقل هذا الموقع إلى الإنترنت الالتماسات التحريرية والشفوية والأحكام بمجرد صدورها.

ولكن إذا كان لهذا الجهاز الرئيسي من أجهزة الأمم المتحدة أن يؤدي عمله بكل فعالية وسرعة، وإذا كان للمحكمة أن تفي بطاقاتها بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للمنظمة، فينبغي أن تتوفر لها الموارد لتعمل بالاجتهاد والسرعة اللذين يتطلبهما اللجوء الدولي المتزايد إليها. وستستخدم هذه الموارد استخداما فعالا، بموجب مبادئ العدالة والقانون الدولي، لتعزيز تسوية النزاعات الدولية، مما يخدم هذا المقصد الأول للأمم المتحدة.

وإني لممتن لانتباه الجمعية العامة وتقديرها.

**السيد ريباغالياتي** (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن سعادتي البالغة وشعوري بالاعتزاز، سيدي الرئيس، وأنا أخاطب الجمعية العامة تحت رئاستكم. وكما قال القاضي شويبل، فإنكم يا سيدي واحد من جماعة القانونيين العظام، أمثال أرمان أوغو وخمينيز دي أرشيوغا الذين أهدتهم أوروغواي للعالم ولمنظومة البلدان الأمريكية.

وتود الأرجنتين مرة أخرى أن تضم صوتها إلى الوفود التي أعربت وما زالت تعرب عن ارتياحها للعمل الذي تؤديه محكمة العدل الدولية بتفسيرها للقانون الدولي وتطبيقها إياه. وفي هذا الصدد، يسرني كل السرور أن أبلغ رئيس المحكمة الدكتور ستيفن شويبل احترامنا وتقديرنا، ونود أن نطلب منه أن ينقل هذه المشاعر إلى القضاة الآخرين.

ونحن لا نعتزم استعراض جميع القضايا المطروحة على المحكمة الآن للنظر فيها، بل نكتفي بأن نذكر بأن تلك القضايا تشمل مسائل تتراوح بين قانون البحار وتنفيذ اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها المبرمة عام ١٩٤٨، فضلا عن تفسير اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، المبرمة عام ١٩٦٣، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، المبرمة عام ١٩٤٦. إلا أنني أود أن تسمحوا لي بأن أوجه الانتباه إلى جوانب معينة نعتبرها بالغة الأهمية.

وفي هذا الصدد، يود الوفد الأرجنتيني أن يشير إلى الحكم الذي أصدرته المحكمة مؤخرا في قضية الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا. فهذا الحكم يطور ويستوفي المبادئ المتضمنة في القانون الدولي لفض نزاعات الحدود والنزاعات الإقليمية، مثل مبدأ "لكل ما بيده"، وهو مبدأ نابع من أمريكا اللاتينية.

ونحن نتوقع أن يكون التفسير الذي ستقدمه محكمة العدل الدولية للاتفاقية الدولية بشأن منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها تفسيرا جديرا بكل الاعتبار، وسيكون اجتهاد المحكمة الفقهي مفيدا كل الفائدة فيما يختص بتحديد الحدود بين مسؤولية الدولة والمسؤولية الجنائية الفردية، ولا سيما في وقت يتقرر فيه القمع الدولي للجرائم المرتكبة بحق الإنسانية كمبدأ جديد من مبادئ قانون الشعوب.

كما تتابع الأرجنتين باهتمام بالغ قضية مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي.

ومن الواضح أن هذه المجموعة من المسائل، التي لا تمثل كل المسائل المطروحة على المحكمة، تشهد على أن المحكمة هي المحفل الذي تخضع فيه أعقد وأهم مسائل القانون الدولي للتحليل التفصيلي الدقيق.

وجمهورية الأرجنتين دولة ذات تقاليد قانونية راسخة طبعت تاريخ الأرجنتين الدبلوماسي بطابعها. ولهذا السبب، فإنها لا تشعر أبدا بأنها بمعزل عن أنشطة محكمة العدل الدولية ومستقبلها، أو بعدم الاهتمام تجاه أنشطتها ومستقبلها. ولذلك فمن واجبها أن تشعر بالارتياح الشديد إزاء جهود المحكمة الرامية إلى تحسين وترشيد سبل أدائها لأنشطتها القضائية.

ومما هو جدير بالملاحظة خاصة التدابير المتخذة مؤخرا لتفادي إطالة أمد النظر في القضايا بلا داع. ولهذه الغاية فرض قيد زمني على تقديم مذكرات القضاة بشأن موضوع الدعوى. وقد ألغي هذا الإجراء في حالة الدفوع الأولية. كما اتخذت إجراءات لتنظيم أنشطة الأطراف في مرحلتي المرافعات الخطية والمرافعات الشفوية. وهناك تدابير أخرى أود أن أذكر من بينها تحديد عدد المرفقات في مرحلة المرافعة الخطية والتوصية بألا تتكرر في المرافعة الشفوية المسائل التي سبق تناولها في المذكرات وفي المذكرات المضادة.

وتتسم العلاقات الدولية على نحو مطرد بتنامي البُعد القانوني فيها. ولذلك، شهدت الأساليب القضائية المستخدمة في تسوية المنازعات والأجهزة المنشأة لتطبيقها نموا من حيث العدد ومن حيث حجم المسائل التي تتناولها. ورغم ذلك تمثل محكمة العدل الدولية، وستظل تمثل، المرجعية الرئيسية للمجتمع الدولي في مجال تفسير قانون الأمم وتطبيقه. وهذا يرجع إلى عقيدة المحكمة الفقهية المسجلة فعلا، وكذلك إلى سجل قضاتها وخبرتهم وسمو تفكيرهم. والدليل الأكيد على صحة ذلك هو دعاوى المنازعات التي نظرت فيها المحكمة وبلغ عددها ٧٧، وطلبات الفتاوى، وبلغ عددها ٢٣ والمبادئ المستمدة من هذه الدعاوى والطلبات.

وفي الآونة القريبة شهد المجتمع الدولي تغيرات هامة في طريقة تنظيم المحكمة وطريقة عملها. وبالمثل، يوجد في مجالات مثل القانون الاقتصادي الدولي والتكامل أو القانون الجنائي الدولي، اتجاه متعاظم نحو التطوير التدريجي. إلا أن هذه القواعد القانونية جميعها تظل جزءا من القانون الدولي، الذي يتضمن قواعد ومبادئ عريقة لا بد من مراعاتها دائما بوصفها عنصرا أساسيا لتفسيرها وتطبيقها. وفي هذا الصدد، تعتبر أعمال محكمة العدل الدولية أساسية فيما يختص بوضع المعايير الأساسية الواجب اتباعها.

والوفد الأرجنتيني على ثقة من أن القانون الدولي سيكتسب أهمية متجددة بوصفه عاملا منظما للعلاقات الدولية وهاديا لها. ولهذا السبب، فإن محكمة العدل الدولية، التي تمثل المظهر القضائي الرئيسي المعبر عن النظام القانوني، ستواجه في المستقبل عملا أكثر كثافة وتعقيدا. ونحن على يقين من أن المحكمة قادرة على الوفاء بمهمة الاستجابة لهذه المطالب.

وقبل أن أختتم كلمتي، لا يفوتني أن أشير إلى حدث شديد الأهمية لمنطقتنا الأمريكية اللاتينية فيما يختص بتسوية المنازعات. وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن شدة ارتياح الأرجنتين، بوصفها أحد الضامنين الأربعة الذين تلقوا طلبا بالمساعدة من جانب إكوادور وبيرو، بأن يؤدي الاتفاق الذي أبرم بالأمس بين هاتين الدولتين إلى إنهاء النزاع بينهما على الحدود.

**السيد بابار** (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بداية أن أتقدم بالشكر للقاضي ستيفن م. شوبيل، رئيس محكمة العدل الدولية، على تقديمه التقرير السنوي للمحكمة للجمعية العامة هذا الصباح.

إن محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. وتشمل ولاية المحكمة جميع القضايا التي تحال إليها من الأطراف وجميع المسائل التي ينص عليها بوجه خاص الميثاق أو المعاهدات أو الاتفاقيات السارية المفعول. وقد أوضحت القضايا الخلافية العشر التي عرضت على المحكمة في الفترة قيد الاستعراض دور المحكمة الذي لا غنى عنه في مساعدة الدول الأعضاء على تجاوز نزاعاتها.

وقد أصدرت المحكمة حكمين هامين في هذه السنة، في شهر شباط/فبراير، في القضيتين اللتين رفعتهما ليبيا في إطار اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ لقمع الأعمال غير القانونية المخلة بأمن الطيران المدني. وقد رأت المحكمة أن لها الاختصاص اللازم للنظر في وقائع القضيتين، نظرا لوجود نزاع قانوني واحد ذي طابع عام بين الأطراف بسبب خلافات بشأن مدى انطباق اتفاقية مونتريال على التدمير المأساوي لطائرة شركة بانام. كذلك كانت هناك خلافات عميقة على تفسير وانطباق المادة ٧ من الاتفاقية، المتعلقة بمكان المحاكمة، والمادة ١١ من الاتفاقية، المتعلقة بالمساعدة فيما يتصل بالإجراءات الجنائية. وقد أقر حكما المحكمة أيضا أن قراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٧٨٨ (١٩٩٣) لا يحولان دون قبول القضيتين لأن الدولة الطرف المعنية قدمت طلبها قبل اتخاذ هذين القرارين.

وعقب صدور هذين الحكمين أثارت الدول الأعضاء، في مناقشة في مجلس الأمن في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٨، مسائل هامة تتعلق بالجزاءات المفروضة على ليبيا. وتراوحت آراء الدول بين المطالبة برفع الجزاءات والإعراب عن ضرورة أن ينظر مجلس الأمن على نحو موضوعي وغير عاطفي وشامل في الآثار المترتبة عن حكمي المحكمة. وطلب إلى مجلس الأمن أن ينظر بجدية فيما إذا كانت الجزاءات التي فرضها في عام ١٩٩٢ على دولة طرف في اتفاقية مونتريال لا تزال لازمة. واقترح أن يعيد المجلس النظر في مسألة إبقاء الموضوع قيد نظره، حيث أنه الآن قيد نظر المحكمة.

واقترحت باكستان، من جانبها، وفقا لحكمي المحكمة، أن يلجأ أطراف النزاع إلى الإطار القانوني الذي توفره اتفاقية مونتريال، وأن يقدموا كامل تعاونهم إلى المحكمة في البت في القضية حسب وقائعها الموضوعية. إن حكمي المحكمة يوفران سبيلا سليما لتناول هذه المسألة. وتعرب باكستان عن تقديرها للعملية الجارية الآن لحل ذلك النزاع ولرفع الجزاءات المفروضة على ليبيا.

وفيما يتعلق بمسألة منفصلة، أعربت المحكمة هذه السنة عن آرائها، كما يرد في الوثيقة A/53/326، بشأن الصعوبات التي تواجهها، بسبب الضوائق في الميزانية، في التصدي لعبء العمل المتزايد. ونحن نؤيد تماما توصية المحكمة بزيادة تخصيص الموارد المالية لها لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها على أكمل وجه.

وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن أملنا في أن القرارين اللذين أصدرتهما محكمة العدل الدولية في وقت مبكر من هذا العام في القضيتين المتعلقتين بالتدمير المأساوي لطائرة شركة بانام سيؤديان إلى حل المسألة وديا.

**السيد شمس الدين** (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يغتنم وفدي هذه الفرصة ليعرب عن خالص تقديره للقاضي ستيفن م. شويبل على عرضه النيّر لتقرير المحكمة الذي يرد في الوثيقة A/53/4. إن هذا التقرير ومرفقيه يحتويان على سرد شامل للمسائل المتعلقة بالمحكمة. ويود وفدي، بعد أن درس التقرير بإمعان، أن يركز تعليقاته الموجزة على مسألة لها أهمية كبيرة في تقديرنا، وهي عبء عمل المحكمة بالنسبة إلى مواردها.

ويلاحظ وفدي باهتمام أن التقرير يذكر أن عدد البلدان التي أصدرت تصريحات تقر فيها للمحكمة بالولاية الجبرية، على النحو الذي توخته الفقرتان ٢ و ٥ من المادة ٣٦ من النظام الأساسي، بقي عند ٦٠ دولة. وهذا في حد ذاته عنصر إيجابي، وإذا بقي ذلك العدد على حاله أو زاد، فهو بشارة خير للمحكمة بوصفها آلية لتسوية المنازعات. إلا أن ما يحد من هذا التفاؤل هو أن عبء عمل المحكمة ما فتئ يزداد باستمرار وبلا هوادة عبر السنوات الماضية. فالمحكمة لا تحدد عبء عملها، وليس لديها أية سلطة في ذلك حيث أن المزيد من القضايا يعرض عليها باستمرار.

إلا أن من المثير للقلق جدا هو أن الزيادة في عبء عمل المحكمة لم تصحبها زيادة مناسبة في موارد ميزانيتها. ورغم أن التقرير يلاحظ أن عدد القضايا المعروضة على المحكمة في انتظار أن تصدر فيها قرارات قد ارتفع من تسع إلى عشر قضايا للسنة الحالية، يدرك وفدي جيدا أن ثمة عدد أكبر في الواقع من المسائل التي تنتظر قرار المحكمة، نظرا لوجود قضايا داخل القضايا في كثير من الأحيان لتقرير مسألتي الاختصاص والمقبولية. وقد أخبر رئيس المحكمة الجمعية العامة، في تقريره الشفوي اليوم، أن هناك أكثر من ١٢ قضية لا تزال قيد نظر المحكمة. وكان لعدم استعادة الوظائف التي فقدتها المحكمة والتخفيضات في ميزانيتها في عام ١٩٩٦ أثر مضاعف على المشاكل التي تواجهها. ونلاحظ أن قلم المحكمة قد تكاثرت الطلبات عليه إلى أقصى حد للحصول على الخدمات البحثية والقانونية والمكتبية والوثائقية وخدمات الترجمة التحريرية وخدمات السكرتارية.

ويحيط وفدي علما باستجابة المحكمة للتحدي المزدوج المتمثل في زيادة عبء العمل وعدم كفاية الموارد. ورغم أن المحكمة قد لجأت إلى التصرف على نحو حاسم وفي أحيان كثيرة على نحو اضطراري إلى قص معطفها، حسبما يقول المثل، على قدر ما يتوافر لها من قماش، فإن ذلك يتسبب في مصاعب لا داعي لها للحائك. ونحن نشيد بالمحكمة لإنشائها لجنة فرعية معنية بالترشيد لبحث أساليب العمل في قلم المحكمة، ولقيامها بتنفيذ تقريرها، الذي شمل توصيات بشأن أساليب العمل، ومسائل الإدارة، والهيكل التنظيمي للقلم.

إن المحكمة، بإعادة دراسة أساليب عملها، لاحظت ممارسات معينة لأطراف في المنازعات المعروضة عليها، بما في ذلك الميل المغالى فيه إلى الإكثار من المرفقات بالمرافعات الخطية. وفي هذا الصدد يلاحظ وفدي باهتمام جاد نصائح المحكمة وتوجيهاتها الواردة في المرفق الثاني من تقريرها بأنها سترحب، استنادا إلى المادة ٥٦ من لائحة المحكمة، بالوثائق الإضافية المقدمة خلال الفترة التي تبدأ باختتام المرافعات الخطية وتنتهي قبل افتتاح المرافعات الشفوية. وعلى غرار ذلك، نلاحظ

استرعاء المحكمة انتباه الأطراف، بموجب الفقرة ١ من المادة ٦٠ من لائحتها، إلى حقيقة أن البيانات الشفوية المقدمة باسم كل طرف يجب أن تكون وجيزة قدر الإمكان وضمن الحدود اللازمة لحسن عرض دعوى ذلك الطرف في جلسات الاستماع.

وجهود المحكمة، من خلال المحاضرات والزيارات، لتحسين فهم عامة الناس للتسوية القضائية للمنازعات الدولية، واختصاص المحكمة ووظائفها في الدعاوى التي تنطوي على خلافات شديدة أو الدعاوى المطلوب إسداء المشورة فيها، جهود حميدة حقا.

عندما اشترك وفدي في مناقشة هذا البند في العام الماضي أعرب عن تأييده القوي للخطوات التي اتخذتها المحكمة لاستغلال الفوائد التي توفرها الوسائط الإلكترونية. لذلك نشعر بالامتنان إذ نلاحظ أن المحكمة، في عصر تكنولوجيا المعلومات المتقدمة، كانت سباقة في الاستخدام المتزايد للحواسيب، لا سيما البريد الإلكتروني وشبكة الإنترنت وشبكتها الإلكترونية الداخلية. وموقع المحكمة على الشبكة ليس فقط مرغوبا جدا، بدليل كثرة المتصلين، بل يتميز بحسن الاستفادة منه أيضا. وبلوغ مستوى متقدم في استخدام الحواسيب لا يمكن المغالاة في توكيد فوائده؛ بل إنه يعتبر الآن ضرورة. ووفدي على يقين بأن مواصلة استخدام المحكمة لتكنولوجيا الحواسيب ستعزز كفاءتها التشغيلية بقدر أكبر.

ويقدر وفدي أن ثمة حدودا لما يمكن إنجازه من الناحية الواقعية، رغم كل التدابير التي اتخذتها المحكمة، من اقتصاد في النفقات أو غير ذلك. لذلك نود أن نعرب عن قلقنا من أن المحكمة، في وقت حصلت فيه زيادة كبيرة في حالات اللجوء إلى المحكمة من قبل الدول والمنظمات الدولية، لا تزال مواردها محدودة جدا إلى درجة أنها يتعين عليها أن تزاول وظائفها في ظل قيود مالية شديدة على نحو لا يليق بالهيئة القضائية الأولى بالأمم المتحدة. إن منزلة المحكمة، وقدرتها على التصرف يجب الحفاظ عليهما لتمكينها من الاستجابة لكل الطلبات المعروضة عليها. إن المحكمة يجب أن تحصل على ما تستحق أن تحصل عليه. وسيكون من شديد الأسف حقا الانتقاص من هيبة المحكمة وكفاءتها بسبب عوامل من الواضح أنها خارج سيطرة المحكمة، فضلا عن أنها لم تتسبب بها.

ختاما، يود وفدي أن يسجل قلقه من أن آلية تسوية المنازعات التي تتيحها المحكمة ستفقد مصداقيتها إن لم تعالج المشاكل التي تواجهها المحكمة بطريقة مرضية. وهذا، برأي وفدي، ستترتب عليه عواقب سياسية وقانونية خطيرة. لذلك يهيب وفدي بالجمعية العامة أن تنظر بعين العطف إلى احتياجات المحكمة والمطالب المعقولة جدا المضمنة في تقريرها، ليتسنى لها أن تستعيد مكانتها الحقة باعتبارها المحكمة الوحيدة المعروفة باسم المحكمة العالمية.

**السيد البعباع** (الجماهيرية العربية الليبية): إن التقرير الشامل لمحكمة العدل الدولية الذي نناقشه الآن يوفر لنا الفرصة المناسبة للاطلاع على الدور الهام الذي يقوم به الجهاز القضائي الرئيسي في الأمم المتحدة، والذي جاء إنشاؤه متزامنا مع إنشاء الأمم المتحدة، وألقيت عليه مسؤولية التسوية السلمية للمنازعات بين الدول، وإصدار الفتاوى في كل ما تطلبه أجهزتها الرئيسية ووكالاتها المتخصصة تعزيزا لحكم القانون وإحقاقا للعدالة التي نصبو إليها جميعا.

أوضح تقرير المحكمة أنها منذ إنشائها عام ١٩٤٦ تعين عليها أن تنظر في ٧٦ نزاعا بين الدول، و ٢٢ طلبا للحصول على فتاوى، وأن هناك زيادة ملحوظة في هذه الطلبات منذ أوائل الثمانينات، الأمر الذي يؤكد على ثقة الدول المتخاصمة في اللجوء إليها لحل منازعاتها بالوسائل السلمية، ويبرهن على دورها في تسويتها، وعلى أهمية الفتاوى التي تصدرها مما سيساهم في إرساء السلام وصون السلم والأمن الدوليين.

تؤمن بلادي بأهمية دور محكمة العدل الدولية في حل الخلافات بين الدول المتنازعة بالطرق السلمية. لذلك لجأت ليبيا خلال العقدين الماضيين إلى المحكمة لحل خلافاتها مع الدول المجاورة، وامتثلت بالكامل للأحكام التي أصدرتها في الخصوص تنفيذا لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

من ضمن القضايا التي اختصت المحكمة بالنظر فيها خلال الفترة التي يغطيها التقرير، القضية التي رفعتها

بلادي أمامها منذ ٣ آذار/مارس ١٩٩٢ حول تسوية قضية "لوكربي"، باعتبارها الجهة المختصة قضائيا بالنظر فيها، استنادا إلى تطبيق اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١. وإن الحكمين الصادرين عنها في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٨، اللذين تضمنا اختصاصها بالنظر في هذه القضية، ورفض الاعتراض المقدم من المملكة المتحدة والولايات المتحدة على ذلك، يبرهنان على أن قضية لوكربي نزاع قانوني تختص المحكمة بالنظر فيه. وعلى جميع الأطراف احترام هذين الحكمين والالتزام بهما، وإن العقوبات المفروضة على الشعب الليبي لمدة تزيد على ست سنوات، والتي كبدته خسائر فادحة تقدر بمليارات الدولارات، والتي ألحقت أضرارا بالدول المجاورة وغيرها دون الاستناد إلى معايير قانونية، يجب أن ترفع فورا إلى أن تفصل المحكمة في هذه القضية.

إن مصداقية المجتمع الدولي في محكمة العدل الدولية تتعزز من خلال معالجتها للقضايا المعروضة أمامها بحياد ونزاهة واستقلالية. وإن الأحكام التي أصدرتها بخصوص قضية "لوكربي" عززت على نحو مناسب مصداقية المجتمع الدولي في المحكمة، وأيدت قرارات المنظمات الإقليمية والدولية الهادفة إلى تسوية عادلة لهذه القضية. كما أنها تبرز الحقيقة وتحافظ على مصالح جميع الأطراف.

وسيكون لمثل هذه الأحكام الأثر الإيجابي في تشجيع الدول الأعضاء المتخاصمة على اللجوء إليها مستقبلا لحل منازعاتها بالطرق السلمية.

لقد أشار تقرير المحكمة إلى تزايد عبء العمل المناط بها نظرا للزيادة في عدد القضايا المعروضة عليها، وإلى المشاكل المالية والبشرية التي تواجهها، نظرا لأن ميزانيتها المتواضعة لم تمكنها من مواجهة عملها الحالي والقيام بدورها على الوجه الأكمل.

وفي هذا الصدد، يؤكد وفدي على ضرورة معالجة هذا الوضع وتوفير المخصصات المالية لها التي تجعلها قادرة في جميع الأوقات على ممارسة المهام الموكولة إليها بموجب الميثاق ونظامها الأساسي.

**السيد تيو** (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إنه لشرف لي، كما هو في كل عام، أن أتكلم باسم المكسيك أثناء النظر في تقرير أسمى جهاز قضائي في منظمتنا. ولا نزال نعتقد أن هذا الحدث يمثل فرصة طيبة لإقامة علاقات أوثق من التأييد والتعاون مع المحكمة.

واسمحوا لي أولا أن أعرب للقاضي ستيفن شويبل، رئيس المحكمة، عن امتناننا له لقيامه بعرض التقرير عن أعمال المحكمة للفترة من ١ آب/أغسطس ١٩٩٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨. ونحن ممتنون له بصورة خاصة لملاحظاته الواضحة والمركزة.

إن التقرير المعروض علينا لننظر فيه هذا العام موضوعي جدا. ونحن نلاحظ مع عميق التقدير الأنشطة القضائية المكثفة التي قامت بها المحكمة، وحقيقة أن الدول أخذت تلجأ إليها بوتيرة متزايدة بغية حل خلافاتها. وإذ أقول هذا، نشعر بأننا ملزمون بالإعراب عن قلقنا إزاء ما يحدثه تزايد عدد الحالات من أثر على أعمال المحكمة.

وتلبية للشواغل التي أعربت المحكمة عنها في مناسبات سابقة، فإن المكسيك أيدت في اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة، إدراج بند معنون "الآثار المترتبة على زيادة عدد القضايا المعروضة على محكمة العدل الدولية في عمل المحكمة". وغرض البند هو تحديد سبل عملية لتعزيز المحكمة دون أن تمس سلطتها أو استقلاليتها، أو أن يكون لها أية آثار على نظامها الداخلي أو على ميثاق الأمم المتحدة، وذلك في سياق ما يبدو من تزايد ثابت في عدد الحالات المعروضة عليها.

وبناء على توصية اللجنة، دعت الجمعية العامة الدول والمحكمة لتقديم ملاحظات خطية بشأن البند. ونحن ممتنون بصفة خاصة للمحكمة لتلبية تلك الدعوة بتزويدنا بالحقائق التي نثق في أنها ستؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب وستمكننا من التوصل إلى إحراز نتائج مثمرة لدى نظرنا في هذا البند. ولقد أحالت اللجنة السادسة الملاحظات التي تلقتها من المحكمة فيما يتعلق باحتياجاتها، على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ونحن على يقين بأنها ستؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب في سياق مناقشة الميزانية التي ستخصص للمحكمة.

والمكسيك على اقتناع بأن المحكمة، بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، يجب أن تكون قادرة على الاعتماد على الموارد الضرورية التي تمكنها من معالجة القضايا المعروضة عليها. والتأخير الذي لا مبرر له قد يقوض فعالية الوسائل القضائية لتسوية الصراعات، وحتى تحقيق أهداف الأمم المتحدة ذاتها، من قبيل تسوية النزاعات سلميا وصون السلام.

ونحن ممتنون للمحكمة للتدابير التي اتخذتها لتبسيط عمل أمانتها العامة، ولاستعمال الأساليب الالكترونية، ولتسهيل إجراءاتها. ونحن على ثقة من أنها ستواصل استعمال جميع الوسائل المتاحة لها حتى تنتهي في أسرع وقت من نظر القضايا المعروضة عليها.

ونعتقد أيضا أنه حان الوقت لتقدم الدول لها دعما أكبر، ليس في شكل موارد مالية فحسب، بل أيضا عن طريق السعي إلى تقصير طول الإجراءات الخطية والشفوية في قضايا هي أطراف فيها. والتدابير الواردة في الصفحة ٩٢ من تقرير المحكمة هي مجرد نموذج لما يمكن أن تفعله الدول في هذا الصدد، ونعتقد أنه يمكن تطبيق تدابير أخرى على أساس طوعي. ونحن نتطلع باهتمام إلى قيام اللجنة الخاصة المعنية بالميثاق بالنظر في هذه المسألة في عام ١٩٩٩.

ونلاحظ أن عدد البلدان التي أقرت بالولاية الجبرية للمحكمة بقي دون تغيير في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من أن هذا لم يؤثر في الأنشطة القضائية للمحكمة، نعتقد أنه من المستحب في نهاية القرن العشرين أن نرى زيادة كبيرة في عدد الإعلانات التي تقر بولايتها الجبرية. لذلك نحث جميع الدول التي لم تستعمل بعد الآلية المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ٣٦ من النظام الأساسي للمحكمة على أن تفعل ذلك.

ونؤكد أيضا حاجة الأطراف المعنية بقضية ما إلى أن تمثل أي قرار وجميع القرارات الصادرة عن المحكمة في الوقت المحدد وبحسن نية حتى يتم كفالة وحدة العملية وإنجازها الصحيح.

إن ما يترافق ترافقا أكيدا مع الحالة المالية للمحكمة هو الحالة المتعلقة بمطبوعاتها. ونحن نأسف لأن الافتقار للموارد يسبب تأخيرا في إصدار منشورات المحكمة وهي التقارير عن الأحكام، والفتاوى والأوامر، وأيضا الالتماسات، والمرافعات الشفوية، والوثائق. ولئن كان التوزيع الإلكتروني لهذه الوثائق خطوة في الاتجاه الصحيح، فإن الافتقار إلى المجلدات المطبوعة يجعل نشر هذه المنشورات صعبا في أماكن لا تتوفر فيها الآن أساليب إلكترونية.

وقبل أن أختتم كلامي، وعلى الرغم من أن هذا أمر لا يرتبط ارتباطا مباشرا بالبند الذي يناقش الآن، أشعر بأن من واجبي، بصفتي مكسيكيا ومن أمريكا اللاتينية أن أعرب عن امتناننا الخاص لمعرفتنا أمس أنه تم التوصل إلى حل للنزاع الذي طال أمده بين إكوادور وبيرو. ونود أن نسجل بوضوح ارتياحنا لانتصار الحوار والمفاوضات، الأمر الذي يشهد بجلاء على الأعراف القانونية القوية القائمة في منطقتنا.

**السيد بيريز - أوترمن** (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يود وفد بلدي أن يناقش تقرير محكمة العدل الدولية الوارد في الوثيقة A/53/4. وكما هو معروف، فإن أوروغواي أولت ولا تزال تولي اهتماما خاصا لعمل محكمة العدل الدولية. فقبل بضعة أعوام، كان لنا شرف الإسهام بتقديم خدمات قاضيين بارزين إلى المحكمة، وهما، السيد ارماند أوغون والسيد إدواردو خيمينيز دي اريشاغا.

وبوصفنا من أوائل الأعضاء المؤسسين في الأمم المتحدة، فقد قبلنا منذ البداية بالولاية القضائية للجهاز القضائي الرئيسي في العالم، واعترفنا بنظامه الداخلي كجزء لا يتجزأ من ميثاق المنظمة. وما هذا الاعتراف سوى تأكيد جديد على سيادة القانون الدولي وعلى تفانينا وإخلاصنا في صون السلم من خلال حكم القانون. وهذه هي الركائز الأساسية للسياسة الخارجية لجمهوريتنا. ولهذا السبب، اعترفنا بالولاية الجبرية للمحكمة وأدخلنا هذا النص في مختلف الصكوك الدولية التي نحن طرف فيها.

وإذ نحيط علما بتقرير هذا العام، نود أن نعرب عن شكر خاص لرئيس المحكمة، السيد ستيفن شويبل، وللأعضاء فيها وللأمانة على الاستعراض المفصل الذي يقدمه لنا التقرير لأنشطة المحكمة. وإذ نتناول التقرير بالدرس ككل، نرى أنه يؤكد مجددا على الأهمية الضخمة للمحكمة بالنسبة لجميع الدول، حيث يعرض العديد منها

على المحكمة مجموعة كبيرة من المسائل لكي تنظر فيها وتوضحها. وتتضمن هذه المسائل نزاعات حدودية ومسائل تتصل أساسا بتفسير وتطبيق المعايير القانونية.

ونود أن نشير بصفة خاصة إلى التقرير A/53/326 المقدم عملا بالطلب الوارد في القرار ٥٢/١٦١، بأن تضطلع المحكمة بإجراء تقييم للآثار المترتبة في عمل المحكمة جراء الزيادة في حجم القضايا المعروضة عليها. ونرى أن هذه المبادرة الهامة التي قدمها أولا وفد المكسيك، تسعى إلى المحافظة على استقلال المحكمة وسلطتها من خلال ترشيد عملها واستفادتها إلى الحد الأقصى من الموارد البشرية والمادية المتاحة لها. ولا يمكن أن يسمح للتغييرات في سياسات الإنفاق التي تتبعها المنظمة أن تؤدي إلى إضعاف العمل القانوني للمحكمة. فالتدابير التي أبلغت المحكمة أنها اتخذتها في مجالات ترشيد أعمال أمانتها، واستخدام الحواسيب الالكترونية في الاضطلاع بمهامها وتبسيط أساليب العمل، جميعها تدلل على اهتمامها المستمر بالوفاء بالتزاماتها.

ونحن على استعداد للعمل مع الوفود الأخرى من أجل أن نوفر للمحكمة ميزانية تتناسب مع أهمية عملها. وإننا نقر بنجاعة حجج المحكمة بأن المحاكم الخاصة التي أنشأتها الأمم المتحدة قد خصصت لها ميزانيات أكبر بكثير من ميزانية المحكمة. ونعتقد أنه ينبغي توفير ميزانية لمحكمة العدل الدولية تتفق ومستوى الاحترام الرفيع الذي حظيت به في أوساط المجتمع الدولي والمسؤوليات النبيلة التي تضطلع بها. ويحدونا الأمل في أن تقبل المنظمة وجهة النظر هذه.

ومع أن المسألة المحددة المعروضة علينا هي تقرير محكمة العدل الدولية، فإن من الصحيح مع ذلك أن هذه المسألة تندرج تحت عنوان صون السلم، وبخاصة السعي لتحقيق السلام بالوسائل السلمية. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أعبر عن ارتياح حكومة بلدي، فضلا عن ارتياحي الشخصي، إزاء الحدث التاريخي الذي وقع أمس، عندما حقق بلدان شقيقان من بلدان المنطقة هما - إكوادور وبيرو - هدف السلام من خلال الحوار، مما أنهى نزاعا حدوديا طال أمده ولم يؤثر فقط على هذين البلدين وإنما أثر على المنطقة بكاملها. وبهذا الحدث التاريخي دللت الدولتان مرة أخرى على مدى الفائدة التي تتحقق من تسوية النزاع بالوسائل السلمية بدلا من اللجوء إلى استخدام القوة.

وكما عبر ذلك في هذا الصدد رئيس بلدي، خوليو ماريا سانغوينيتي:

"لئن كان كسب الحرب يمثل نجاحا للجندي، فإن رجل الدولة ينجح في كسب السلام".

وليس لدينا أدنى شك في أن الرئيس جميل معوض ويت رئيس الإكوادور والرئيس البرتو فوجيموري رئيس بيرو دللا على أنهما من رجالات الدولة العظام، إذ أنهما كسبا السلام من خلال الحوار - ليس فقط بين بلديهما، وإنما بالنسبة للمنطقة برمتها. وتتوجه حكومة أوروغواي إليهما بالتحية والتهنئة.

**السيد لافال فالديس** (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن وفد بلدي ممتن بالغ الامتنان لرئيس محكمة العدل الدولية، السيد ستيفن م. شويبل، الذي استطاع رغم المسؤوليات الملحة لمنصبه السامي إن يأتي إلى هذه المدينة التي تعج بالحركة ليعرض تقرير المحكمة، ولاضطلاعه بمهمته بذكائه المعهود.

إن استعراضا سريعا للتقارير التي تلقيناها من المحكمة في السنوات الأخيرة يثير الإعجاب بحجم العمل الذي تعين عليها أن تتصدى له لدى أي امرئ يمتلك الحد الأدنى من المعرفة بالمؤسسة. وأي امرئ ينظر في عمل المحكمة، ويعرف الصعوبات الكامنة في القانون الدولي، ويقدر ندرة الموارد المتاحة للمحكمة، والتعقيدات التي تكتنف صوغ واعتماد القرارات الأساسية والطابع الدقيق للمشكلات التي تبرز حتى في العمل اليومي للمحكمة - لا يشعر بالدهشة فقط بل بالإعجاب أيضا.

فإذا نظرنا إلى نتائج جميع هذه الجهود، لا يسعنا إلا أن نشعر بالإعجاب بمساهمة المحكمة في تحقيق الوفاق بين الدول، وكذلك بتطوير وإغناء القانون الدولي الذي ندين به لهذه المؤسسة. إن جميع الأحكام الصادرة عن المحكمة تقريبا قد امتثلت لها الأطراف، ولا أعتقد أن هناك حكما واحدا أو فتوى واحدة أصدرتها المحكمة لم تمثل مساهمة في القانون الدولي. وفي الوقت نفسه، وكما نعرف جميعا، فإن عددا غير قليل من أحكام المحكمة

وفتاواها يمكن وصفه - دون مبالغة - بأنه ينطوي على أهمية بعيدة الأثر. ومن بين هذه الأحكام والفتاوى نخص بالذكر الحكم الشهير لصالح غواتيمالا، التي كانت المتهم في القضية. ولذا فإن هذه المحكمة تقتفي أثر سالفتها الموقرة، محكمة العدل الدولية الدائمة. فالمحكمة الحالية ليست خليفة لها بقدر ما هي استمرار لها.

وإذا ما ألقينا نظرة على القضايا المعروضة على المحكمة، فسنصاب أيضا بالدهشة، لأنها تشمل طائفة واسعة جدا. ومن بين الموضوعات التي هي قيد النظر أو قد تكون قيد النظر، أسئلة متباينة تتعلق بمسائل مثل نطاق الحصانة الوظيفية للعاملين الدوليين، والمسؤولية القانونية التي يمكن أن تقع على الدولة من الضرر المادي الذي تتسبب فيه قواتها المسلحة، وجوانب معينة شديدة الحساسية في القانون الدستوري للأمم المتحدة، وتطبيق أحكام تقليدية في إحدى إتفاقيات مكافحة الإرهاب، والأحكام الأساسية للقانون الإنساني، والحدود البرية والبحرية بين الدول، وجانب حساس في الوظيفة القنصلية، واستخدام الممرات المائية لغير أغراض الملاحة، وأسئلة تتصل بالقانون البيئي الدولي وجانب هام جدا من قانون البحار، وهو صيد الأسماك في أعالي البحار.

وإذا ما اتخذنا نهجا ذاتيا، وركزنا اهتمامنا على هوية الدول التي تمثل أطرافا في القضايا المعروضة على المحكمة، نرى أن تلك الدول الـ ١٨ تمثل جميع المجموعات الجغرافية التي ينتمي إليها أعضاء الأمم المتحدة.

ووفقا لآراء بعض علماء الاجتماع في مجال القانون، فإن الاستخدام الكامل لأجهزة المجتمع القانونية يدل على صحة جيدة لذلك المجتمع. ولهذا فإننا نعتقد أنه، بالرغم من أن المجتمع الدولي لايزال بعيدا جدا من أن يخلو من المشاكل، فإن انشغال المحكمة بعدد كبير من القضايا يشكل سببا للتفاؤل. وفي هذا الصدد، يسرنا أن رئيس المحكمة أعلن اليوم عن توقعه بأنها لن تعود إلى حالة من الفراغ النسبي من العمل.

وقد اتخذت غواتيمالا مبادرتين تتعلقان بالمحكمة. إحداهما ذات أمد طويل للغاية، وتتعلق باقتراح قدمناه - وتشرفنا بتأييد كوستاريكا له - في اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة. ويستهدف ذلك الاقتراح، الذي قدم في عام ١٩٩٧، توسيع نطاق الولاية القانونية للمحكمة على القضايا المتنازع فيها، ليشمل جميع المنازعات القانونية التي قد تنشأ بين الدول الأطراف في النظام الأساسي والمنظمات الحكومية الدولية. وكان هذا واحدا من مختلف الإصلاحات الممكنة للمحكمة، التي استشيرت بشأنها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام ١٩٧١. وأعلنت حينذاك ستة عشر بلدا، كانت من بينها غواتيمالا، أنها تؤيد ذلك الإصلاح، الذي كان أيضا موضوع تأييد واسع في تعليقات فقهاء القانون. وتنبغي الإشارة إلى أن من بين المتخصصين في القانون الدولي الذين أعلنوا تأييدهم للإصلاح، عضو في المحكمة، وعضو سابق راحل من أعضائها.

وبالطبع لايمكن أن أشير إلى مبادرة غواتيمالا في هذا الشأن، دون أن أذكّر بأن المحكمة ستقضي، لأول مرة في التاريخ، بفتوى ملزمة للطرفين، في نزاع بين دولة ومنظمة حكومية دولية، اتفق أنها أهم منظمة من نوعها: ألا وهي الأمم المتحدة. فقد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المحكمة أن تفصل، عن طريق الفتوى، فيما يتعلق بالجملة الثانية من المادة ٣٠ من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، في نزاع بين المنظمة ودولة عضو يتعلق بتفسير وتطبيق تلك الإتفاقية. وستكون هذه أول مرة يطبق فيها هذا الحكم الذي ينشئ هذه الآلية العجيبة المتمثلة في إلزامية الفتوى. وهي بالطبع آلية مفيدة، ولكنها بصرف النظر عما تقدمه من حالات شاذة أشار إليها روبيرتو أغو، تنطبق فقط على المنازعات المتصلة بالاتفاقية المعنية والمسائل المتعلقة بالوكالات المتخصصة.

والمبادرة الثانية والأقرب عهدا من مبادرتي غواتيمالا فيما يتعلق بالمحكمة، هي بالطبع أكثر تواضعا للغاية من المبادرة الأولى، ولكن من ناحية أخرى لها أهمية عملية ومباشرة. وتتصل هذه المبادرة بمرفقي التقرير المعروض علينا، اللذين يتضمنان استجابة المحكمة لقرار اتخذته الجمعية العامة في السنة الماضية تطلب فيه إلى المحكمة أن تقدم تعليقات على النتائج المترتبة على نمو حجم عملها. وقد نظرت اللجنة السادسة بالفعل في رد المحكمة في سياق بند جدول الأعمال المتعلق بتقرير اللجنة الخاصة الذي أشرت إليه سابقا. وبما أن الرد يهم اللجنة الخامسة أيضا، فقد اقترحت غواتيمالا أن تحيله اللجنة السادسة إلى اللجنة الخامسة. وسرنا بالأمس أن نرى

أن اللجنة السادسة اعتمدت ذلك الاقتراح. ويحدونا الأمل في أن تساعد، نوعا ما، إحالة شواغل المحكمة إلى اللجنة الخامسة، على تأكيد صعوبة المشاكل التي تواجهها المحكمة وتركيز الاهتمام عليها على نحو أفضل، فضلا عن الحاجة الى إيجاد علاج لهذه المصاعب في المستقبل القريب العاجل.

ويعلن وفدي بحماس عن مشاركته في الشعور بالارتياح الذي أعرب عنه من سبقني من المتكلمين فيما يتعلق بالتسوية التي تم التوصل إليها بالأمس للنزاع الذي فرّق طويلا بين إكوادور وبيرو.

وأخيرا، يعيد وفدي تأكيد دعم غواتيمالا الثابت للعمل القيم والمثير للإعجاب الذي تضطلع به المحكمة.

**السيد فالينسا رودريغيز** (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد أولى وفد إكوادور إهتماما خاصا لتقرير محكمة العدل الدولية، ونرى أن هذا الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة يضطلع بمسؤولياته النبيلة بصورة فعالة.

وإنني أشعر بالامتنان للتقديم الذي أدلى به رئيسها، القاضي ستيفن شويبل. ومن الواضح أن أمام المحكمة الآن عددا من القضايا قيد النظر، الأمر الذي يدل على أنها تتمتع بثقة الدول الأطراف. والواقع أن اللجوء إلى القانون، وهو إحدى وسائل التسوية السلمية للمنازعات، ينبغي أن يشجع دائما حتى يقوم البرهان على أنه من الأفضل أن تحل أي مشكلة قانونية بهذه الطريقة، كما ينص الميثاق.

وأود على وجه الخصوص أن أشدد على الأهمية التي تمثلها أحكام المحكمة في التطوير التدريجي للقانون الدولي. بل إننا نعتقد أن النهج الناشئ عن قضية ترسيم الحدود البحرية ومسائل الحدود الإقليمية بين قطر والبحرين، ستكون له أهمية خاصة في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ونرى أيضا أن قضية المسائل المتعلقة بتفسير وتطبيق اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١، الناشئة عن حادثة الطيران التي وقعت في لوكربي، ستتيح إمكانيات للتوصل إلى اتفاق بشأن هذا الموضوع الذي يشكل شاغلا كبيرا للمجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالأمور الإدارية، بإمكاننا أن نرى أن هناك الآن زيادة كبيرة في عمل المحكمة. ومن ثم فإن مواردها المالية غير كافية. ويتحدث التقرير عن قيود معينة تعوق الجهاز عن العمل بصورة جيدة. ونعتقد أنه يجب أن تولي الجمعية العامة عناية خاصة لهذه المسألة حتى توفر للمحكمة الموارد الضرورية للإضطلاع بمهامها.

إن الهدف الأسمى للمحكمة هو تعزيز ودعم السلم. وفي هذا السياق، أشير إلى الأفكار الهامة التي أثارها في هذه القاعة عدد من الوفود فيما يتعلق بتوقيع رئيسي إكوادور وبيرو أمس في برازيليا وثائق تنهي إنهاء تاما مشكلة الحدود بين بلديهما. وأود أن أعرب عن تقديري لتلك الأفكار. لقد بعث العديد من رؤساء الدول والحكومات، والزعماء السياسيين، والأكاديميين وممثلي وسائط الإعلام رسائل تهنئة بهذه المناسبة.

لقد أنهى التوقيع في الحقيقة مواجهة باعدت بين البلدين طويلا. ووثيقة برازيليا تؤكد أنه،

> "على أساس جذور هما المشتركة، يمكن لكلا البلدين أن يتجه الآن إلى مستقبل مبشر بالخير من التعاون والنفع المتبادل".

هذا هو الوقت المناسب لنا للتطلع بتفاؤل وأمل نحو مستقبل من التعاون والوئام بين إكوادور وبيرو، سيساعد أيضا على دعم السلم والأمن في أمريكا اللاتينية. ليس هذا وقت التركيز على الماضي، باسترجاع مواقف سويت فعلا أو ضغائن شوهت علاقاتنا ويجب أن تبدد إلى الأبد. هذا وقت نتكلم فيه عن السلام، الذي تحقق بصعوبة كبيرة وجهود شاقة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تود رئاسة الجمعية العامة أن تشارك في التعبير عن التهنئة والسرور لأنباء التوقيع على اتفاق الأمس بين إكوادور وبيرو، الذي أنهى إلى الأبد نزاع الحدود بينهما.

وفي الوقت نفسه، تهنئ الرئاسة حكومتي إكوادور وبيرو لروح الحوار التي تحلتا بها، وتثني على العمل الكفؤ الهام الذي قامت به حكومات البلدان الضامنة - الأرجنتين،

والبرازيل، وشيلي، والولايات المتحدة - والذي ساهم في هذا الحل.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

**البند ٢٤ من جدول الأعمال**

**تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بما في ذلك التدابير والتوصيات المتفق عليها في استعراض منتصف المدة**

**تقرير مرحلي أعده الأمين العام (A/53/390 و Add.1)**

**السيد شوشاريبا** (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى هذا تنضم إلى هذا البيان، بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة للاتحاد الأوروبي - بلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وليتوانيا، وهنغاريا - والبلد المنتسب قبرص.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقرير المرحلي الذي أعده الأمين العام بشأن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، والذي ينبغي أن تنظر فيه مقترنا بالتوصيات التي وضعها في تقريره المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. إن الاتحاد الأوروبي يشارك مشاركة نشطة في متابعة تقرير الأمين العام ويرى أن مناقشة اليوم هي جزء لا يتجزأ من هذا الجهد. ويثني الاتحاد الأوروبي، في هذا الشأن، على مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الرامي إلى المواءمة بين المبادرات الدولية الجارية في اجتماعه التنسيقي المقبل، وبحث الإطار المؤسسي للتنمية الأفريقية داخل منظومة الأمم المتحدة.

وقد أشار تقرير العام الماضي للتنمية البشرية إلى الأسباب الرئيسية للفقر في أفريقيا، الذي يؤثر على ٥٤ في المائة من سكان أفريقيا جنوب الصحراء، وهي: الركود الاقتصادي، والنمو البطيء للعمالة؛ وزيادة الفوارق في الدخول؛ ونقص النمو الاقتصادي لمصلحة الفقراء، والتهميش من جانب التجارة العالمية والتدفقات المالية؛ ومعدلات الخصوبة العالية؛ وانتشار مرض الإيدز؛ وتدهور الموارد الطبيعية؛ ونتائج النزاعات العنيفة؛ بما في ذلك التشريد المتزايد للأفراد وانتهاكات حقوق الإنسان. هذه هي المسائل التي نحتاج إلى مواصلة تناولها في منظومة الأمم المتحدة، في إطار الجهود الإقليمية وعلى مستوى كل بلد.

ورغم أن معدل النمو في أفريقيا جنوب الصحراء ارتفع نسبيا في السنوات الأخيرة، وأن البلدان الأفريقية تنفذ بشكل متزايد سياسات قوية للاقتصاد الكلي، لم تتمكن معظم البلدان الأفريقية من الاستفادة بشكل كبير من العولمة. وفي الوقت نفسه، لا تزال الاقتصادات الأفريقية تعتمد في تنميتها إلى حد كبير على تصدير السلع الأساسية. والهبوط الذي حدث مؤخرا في أسعار السلع الأساسية يمثّل انخفاضا في دخل منتجي السلع الأولية، مما له تاثير كبير على الميزان المالي والتجاري في عدد من البلدان الأفريقية، لأن جانبا كبيرا من العائدات الحكومية يجيئ من هذا المصدر. ويحتاج أداء أسواق العديد من هذه السلع الأساسية إلى كثير من التحسين.

وعن طريق اتفاقية لومي وصكوكها التي توفر تعويضا عن الخسارة في عائدات التصدير بالنسبة للمنتجات الزراعية ومنتجات أخرى عديدة، يعالج الاتحاد الأوروبي هذه المسألة. ويأمل الاتحاد أن يسهم الاتفاق الذي من المقرر أن يحل محل اتفاقية لومي بعد عام ٢٠٠٠ في إدماج البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي الشامل. ونحن نؤكد أيضا على أهمية زيادة تنويع هياكل الإنتاج والتصدير، التي تعد مسألة حيوية.

وبمقتضى اتفاقية لومي بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية والكاريبية وبلدان المحيط الهادئ، واتفاقات البحر الأبيض المتوسط مع بلدان شمال أفريقيا، يوفر الاتحاد الأوروبي وصولا مواتيا تفضيليا للصادرات الأفريقية إلى أسواقه. فعلى سبيل المثال، يوفر الاتحاد وصولا معفيا من التعريفة الجمركية ومن حدود الحصص لواردات المنسوجات من أقل البلدان نموا في أفريقيا. لكن، كما لاحظ الفريق التابع للأمين العام المشكل من الشخصيات الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية الأفريقية في اجتماعه الأخير، برئاسة السيد بول نيلسون، وزير التعاون الإنمائي في الدانمرك، لا يزال هناك مجال كبير لمعالجة الحواجز التجارية أمام الصادرات الأفريقية في أسواق الواردات. ويتفق الاتحاد الأوروبي أيضا مع اللجنة في إبرازها أهمية بناء قدرة التوريد لدى هذه البلدان للاستفادة من فرص السوق الجديدة والقائمة وجعل 'أفريقيا' أكثر منافسة.

ولا يزال الدين الخارجي عقبة خطيرة أمام التنمية المستدامة بالنسبة لبلدان أفريقية عديدة. وما لم يخفض الدين الخارجي إلى مستويات مستدامة، وبخاصة لأفقر البلدان، تتعرض فوائد الإصلاح لخطر ابتلاعها بواسطة خدمات الديون المتزايدة. وبالإضافة إلى تخفيف الدين المالي الممنوح فعلا في إطار نادي باريس وعلى أساس وطني - وفي جملة أمور عن طريق إلغاء الدين الرسمي وترتيبات مقايضة الدين - ستساهم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إسهاما كاملا في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بغرض تخفيف عبء الدين عن أفقر البلدان. ومع أن الاتحاد الأوروبي أساسا مانح لمعونات وهو فقط دائن صغير للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون فقد وافق مؤخرا على الاشتراك في المبادرة بشكل كامل. وسيعزز الاتحاد الأوروبي دعمه للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بتوجيه قدر أكبر من موارده إلى دعم التكيف الهيكلي وبزيادة دعمه لإدارة الديون وفقا لاتفاقية لومي.

وفي المفاوضات الجارية بشأن وضع ترتيبات تخلف اتفاقية لومي الراهنة، تقدم الاتحاد الأوروبي باقتراحات بعيدة المدى لشراكة عالمية جديدة مع أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وتتضمن هذه الشراكة ثلاثة مكونات هي الحوار السياسي، والدعم من أجل التنمية، والتعاون الاقتصادي والتجاري. إن مسؤولية الحفاظ على بيئة سياسية تفضي إلى السلم والأمن واحترام حقوق الإنسان، والتنمية، وتخفيض الفقر، تقع على عاتق كل بلد. ودور الاتحاد الأوروبي هو دعم هذه الجهود. وينبغي أن يكون هدف تخفيض الفقر والقضاء عليه شاغلنا الأساسي الذي ينبغي تحقيقه من خلال تعزيز التنمية المستدامة وزيادة القدرة على التنافس، بالإضافة إلى تنمية القطاع الخاص وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالتعاون التجاري والاقتصادي، يرمي اقتراح الاتحاد الأوروبي إلى زيادة تعزيز تعاوننا التجاري في ظل شراكة اقتصادية قوية. والهدف الأساسي من هذا الاقتراح هو تسهيل الاندماج التدريجي لبلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ في الاقتصاد العالمي. فهناك صلة واضحة بين التعاون من أجل التنمية وإنشاء إطار تنظيمي مؤات للتنمية التجارية والاستثمار. والسعي إلى الاستقرار وإمكانية التنبؤ في السياسات الاقتصادية والتجارية عنصر هام في هذا النهج.

ويقترح الاتحاد الأوروبي إجراء مفاوضات بشأن اتفاقات للشراكة الاقتصادية تغطي مجالات التجارة الحرة، وتعزيز التعاون في الأمور المتصلة بالتجارة مع المجموعات التي تشارك في عملية التكامل الإقليمي. وينبغي تحديد فترات انتقال مناسبة، كما أن وضع برامج للتنمية سيساعد في عملية التعمير والإصلاح. وينبغي أن يجري التفاوض بشأن هذه الاتفاقات على نحو عملي يأخذ في الاعتبار العوائق الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد. ويقترح الاتحاد الأوروبي أن تدار العملية بأكبر قدر من المرونة فيما يتصل بتحديد ما يشمله التحرر، وفترة التنفيذ، ودرجة عدم التماثل في عملية إنهاء التعريفة الجمركية. والاتحاد الأوروبي مستعد أيضا للاضطلاع بالتزامات لحماية الصناعات الناشئة وأن يراعى، عند تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية، الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة لبلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالضمانات.

إن معدل التنمية في كل بلد شريك أمر هام للغاية، ولهذا سنبقي على الترتيبات التجارية غير التبادلية الراهنة مع أقل البلدان نموا التي ليست أعضاء في أي مجموعة إقليمية وتدخل في اتفاق شراكة اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وسترى جميع أقل البلدان نموا أن نظامها الخاص بالدخول إلى الأسواق سيتحسن ابتداء من عام ٢٠٠٠ بطريقة تجعلها تستفيد بحلول عام ٢٠٠٥ من الدخول بدون ضرائب إلى أسواق الجماعة الأوروبية بالنسبة لجميع منتجاتها تقريبا. أما بالنسبة لبلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ، التي ليست في مركز يمكنها من الدخول في شراكات اقتصادية، فإن الاتحاد الأوروبي سينظر في الوسائل الكفيلة بتوفير إطار تجاري لهذه البلدان مساو للنظام الذي تعيش في ظله الآن. وسينظر الاتحاد في جميع الإمكانيات البديلة لكي يوفر لهذه البلدان إطارا جديدا للتجارة فيما بينها وبين الاتحاد الأوروبي، مساو للإطار القائم حاليا بموجب اتفاقية لومي ويتمشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وسيراعي الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة مصالح تلك البلدان عند استعراض نظام الأفضليات المعمم في عام ٢٠٠٤ مع الاستفادة من التفضيلات التي تسمح بها قواعد منظمة التجارة الدولية.

وتلعب المرأة دورا أساسيا في الاقتصاد الأفريقي، يمثل ٦٠ في المائة من دخل القطاع غير الرسمي و ٧٠ في المائة في القطاع الزراعي، ولكنها تواجه قيودا شديدة في الوصول إلى عناصر الإنتاج المادية والخدمات. وحتى الآن لا يقدم الدعم الكافي للاقتصادات المحلية أو لتشجيع الاتجاهات الإبداعية في مجال المشروعات الخاصة الذي تلعب فيه المرأة دائما دورا أساسيا. ومن الضروري لذلك أن تشارك المرأة على قدم المساواة في جميع التدابير الإنمائية، فلديها غالبا معرفة عملية في مجالات مثل الزراعة، والتجارة في الشوارع، وإنتاج السلع الغذائية. وينبغي إلغاء التمييز على أساس الجنس في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وينبغي أن تمنح المرأة، حق الوصول المتكافئ لفرص التعليم وإلى المصادر الاقتصادية ولا سيما الائتمان والميراث والملكية.

وترتبط التنمية في أفريقيا ارتباطا وثيقا بالسلم والأمن والاستقرار. وكجزء من جهودنا الرامية إلى كفالة الأمن العالمي، بما في ذلك الحالة في القارة الأفريقية، دعا الاتحاد الأوروبي إلى حظر استخدام الألغام الأرضية وإلى وضع مدونة سلوك لصادرات الأسلحة والحد من الميزانيات العسكرية بحيث لا تتجاوز ١,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. ويشيد الاتحاد الأوروبي بجهود الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبصفة خاصة منظمة الوحدة الأفريقية، في حل النزاعات بالوسائل السلمية. وفي إطار الموقف المشترك لمنع الصراعات في أفريقيا وحسمها، فإن الاتحاد الأوروبي مستعد للمساعدة في بناء القدرات لمنع النزاعات في أفريقيا، وبصفة خاصة من خلال منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية.

والاتحاد الأوروبي يعيد التأكيد على أن حماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة ومحاربة الفساد، هي خطوات أساسية ولازمة لبناء السلم وتعزيز التنمية. وفي هذا الصدد يلعب التعاون الإنمائي دورا هاما.

إن الاتحاد الأوروبي هو المصدر العالمي الرائد في ميدان المساعدة الإنمائية لأفريقيا، إذ يقدم أكثر من ثلثي مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولا تزال المساعدة الإنمائية مكونا حيويا في السياسات التي تتبعها البلدان الأفريقية،

ولها أهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا، التي توجد ثلاثة أرباعها في أفريقيا. ووفقا للاتفاقية الخاصة بالاتحاد الأوروبي. فإننا نلتزم التزاما جادا بتحسين التنسيق العملي للتعاون الإنمائي فيما بين دولنا، ومع الحكومات الشريكة وغيرها من العناصر الفاعلة في التنمية الدولية مثل أسرة الأمم المتحدة، ومما له أهمية حيوية أيضا، تعزيز التناسق بين سياستنا الإنمائية وغيرها من السياسات التي من المحتمل أن تؤثر على البلدان النامية.

وقد أجرى برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات تقييما لما تم تنفيذه واستعراضا لمنتصف المدة في عام ١٩٩٦. ومن الضروري أن نبقي هذا البرنامج الذي يتضمن تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا، قيد الاستعراض الدائم، حتى نستفيد إلى أقصى حد ممكن من نتائجه التي سيجري تقييمها في سنة ٢٠٠٢. والتوصيات الأخيرة للأمين العام تعتبر عنصرا هاما في هذه العملية.

لقد اتخذ المجتمع الدولي سلسلة واسعة من المبادرات لدعم الجهود الأفريقية. بيد أن التداخل والازدواجية يحدان من أثر هذه الجهود على التنمية الأفريقية. وكما أوصى الاجتماع الأخير لفريق الشخصيات الرفيعة المستوى المعني بالتنمية في أفريقيا، التابع للأمين العام، ينبغي للبلدان الأفريقية وشركائها في التنمية أن تحدد الأولويات والمسؤوليات وتتفق على أهداف واقعية يمكن قياسها في مجالات الأولوية. واسمحوا لي أن أختتم بياني بتكرار الملاحظات الختامية للوزير نلسون في اجتماع هذا الفريق. فقد قال إن هناك مخاطر كبيرة بأن تنعكس المكاسب الأخيرة، وأن يزداد تهميش أفريقيا، ويجب علينا أن نبقي المسائل التي تواجه أفريقيا في مقدمة جدول الأعمال الدولي.

**السيد سوبرابتو** (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام للتقارير المفيدة التي قدمها بشأن معظم القضايا الهامة التي تواجه المجتمع الدولي.

لقد انقضت سبع سنوات منذ أن طرح برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في الستعينات، باعتباره اتفاقا سياسيا بين الدول الأفريقية والمجتمع الدولي للنهوض بالتنمية في القارة، كأحد التحديات الكبيرة للتنمية في فترة ما بعد الحرب الباردة. ومنذ سنتين أجري استعراض منتصف المدة لهذا البرنامج. واستهدف هذا الاستعراض تقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف البرنامج الجديد والاتفاق على تدابير إضافية لضمان تحقيق هذه الأهداف. وفي ذلك الوقت سجلت الجمعية العامة خيبة أملها إزاء التقدم الذي تم وخلال الاستعراض كررت المجموعة الدولية الإعراب عن دعمها لجهود الاقتصادات الأفريقية بغية تحقيق أهدافها.

وخلال السنتين اللتين انقضتا منذ استعراض البرنامج الجديد في منتصف المدة، بزغ بوضوح اتجاهان هامان يدعوان للتأمل: فأولا، انعكس في عام ١٩٩٥ التناقص الذي استمر طوال عقدين من الزمان في الدخل الفردي، وتواصل الاتجاه الصعودي حتى العام الماضي. ومع أن الانتعاش لم يكن ذا متانة كافية لعكس التهميش، وعلى الرغم من أن الاقتصادات ظلت إلى حد بعيد، قليلة المناعة، للبيئة الخارجية، إلا أن تحسن الأداء، بما فيه اتجاه إيجابي في الادخار المحلي، يبين بوضوح أن الالتزامات التي ارتبط بها في البرنامج الجديد، وكذلك في مؤسسات أخرى، لها وقع إيجابي، وأن القارة عادت تسلك درب التنمية المستدامة. ومع أن هذه الاتجاهات مشجعة، فإن تعدد الضغوط الواقعة على الاقتصادات الأفريقية يجعل من الصعب الحفاظ على هذا التقدم، ومن الصعب بصفة خاصة بلوغ المستويات المستهدفة اللازمة لتحقيق غايات البرنامج المذكور في الظروف الخارجية السائدة الآن.

إن هذه الظروف ناجمة عن الاتجاه الرئيسي الثاني: وهو العولمة والأزمة المالية العالمية، وهو اتجاه لا يبشر بخير للاقتصادات الضعيفة وللحالة الهشة في أفريقيا. والبيئة الخارجية الآخذة في القتامة، مصحوبة بعوامل أخرى منها النزاعات، والأمراض، وآثار إعصار النينيو، تلقي عبئا ثقيلا مرة أخرى على هذه الاقتصادات، وتعرقل بشدة احتمالات إعادة التأهيل والتنمية أمام القارة الأفريقية. ومن الصحيح أيضا أن التكيفات الرئيسية التي قامت بها الاقتصادات الأفريقية لم تثمر بعد النتيجة المرغوب فيها. إن هذه التحديات الكبيرة للتنفيذ الناجح لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، هي

موضع قلق عميق لمجموعة الـ ٧٧ والصين، وتدعو إلى مساندة متضافرة من المجتمع الدولي.

ونتيجة لذلك هناك حيرة كبيرة أمام أفريقيا أخذت ترتسم ملامحها في الأفق، خصوصا في سياق الأزمة الآسيوية. فبينما الحاجة إلى النمو والتنمية تتطلب أن تزيد الاقتصادات من اندماجها في الأسواق العالمية، إلا أن تعرض الاقتصادات الضعيفة وغير المستعدة للقوى الجامحة للسوق يمكن أن يزيد من تعرضها لمخاطر التهميش، بل الانهيار. ولذلك فإننا نوافق على ما يقوله تقرير الأمين العام من أن العولمة تنزع إلى التمادي في تهميش البلدان التي لا تملك القدرة على زيادة صادراتها، أو على جذب الاستثمارات بسرعة. إن واقع الصادرات الأفريقية هي أنها ترتكز ارتكازا ضيقا على سلع أساسية، وقد أدى ما حدث أخيرا من انجراف في اسعار تلك السلع إلى زيادة تفاقم حالة كانت صعبة من قبل. ومما ينذر بالأسوأ، كما أشار التقرير إلى ذلك، أنه بينما يتوقع أن تتراوح المكاسب التي تحققت عن جولة أوروغواي للبلدان غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ما بين ٣٠ مليارا و ٩٠ مليارا في عام ٢٠٠٢ إلا أنه من المتوقع كذلك أن تخسر أفريقيا ١,٢ مليار دولار في كل سنة. واستجابة لذلك، لا بد من أن يسعى المجتمع الدولي إلى وقف هذا النزيف، وعكس اتجاهه. وفي هذا السياق، من المهم، إلى أقصى حد، فتح الأسواق الدولية للصادرات الأفريقية، وزيادة حصتها من السوق العالمي، التي تمثل في الوقت الحالي ٢ في المائة فقط من التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يجهد لمساعدة الاقتصادات الأفريقية على التنوع، لتشمل صادرات غير تقليدية، خصوصا في مجالات مثل الصناعة التحويلية، وعلى النهوض بالتصنيع.

ولا يزال من أشد الضغوط وطأ على التنمية في أفريقيا النقص الخطير في الموارد المالية. وفي الوضع الحالي، ونظرا للمستوى العام للتنمية، تتزايد صعوبة توليد مدخرات محلية للتنمية. ثم إن ضخامة الديون، وأعباء خدمة الدين، في أفريقيا أمر يمثل نزفا هاما للمدخرات المحلية في تلك الاقتصادات. ولذا فليس من شك في أن هذه المدخرات ينبغي استكمالها بموارد إضافية من الخارج. وفي الوقت نفسه، فالواقع أنه من الصعب، في عصر العولمة هذا، جذب استثمارات سليمة إلى الاقتصادات التي لا تزال في المراحل الأولى من التنمية. ثم إن المساعدة الإنمائية الرسمية، التي آل الأمر بكثير من الاقتصادات الأفريقية إلى التعويل عليها، قد تناقصت كذلك. ويعكس هذا التناقص في المساعدة الإنمائية الرسمية اتجاها مؤسفا ناشئا عن عملية العولمة: فالبلدان المانحة بدأت تزيد من اعتمادها على رأس المال الخاص لمواجهة متطلبات البلدان النامية من الموارد. بيد أنه من المفارقات أنه في الوقت الذي كانت فيه أفريقيا ناجحة في انتعاشها، جفت في الواقع الموارد الإضافية المستمدة من التمويل الخارجي. ولذا فمن المحتم ألا يبدد المجتمع الدولي هذه الفرصة الفريدة لمساعدة أفريقيا على الحفاظ على ما استجد فيها من نمو وتنمية. ولذا نحث، صادقين، على إسداء مساندة كاملة لجهود أفريقيا في سبيل تنفيذ البرنامج الجديد.

ومما يرتبط ارتباطا وثيقا بتعبئة الموارد المالية، مسألة المديونية الخارجية التي تشل هذه الاقتصادات. وكما جاء في تقرير هذا العام عن التجارة والتنمية، هناك دلائل كثيرة على أن عبء الديون الخارجية على أفريقيا يؤثر في الواقع تأثيرا مناوئا جدا على الاستثمار العام والخاص كليهما، وعلى تجدد النمو. إن الدين الخارجي لأفريقيا، إذا ما حسب باعتباره نسبة من الصادرات ومن الناتج المحلي الإجمالي، هو أثقل دين بين الأقاليم النامية جميعا. ولتصحيح ذلك، طرح عدد من المبادرات، على مر السنين، ولكن لم تفلح مبادرة منها في حل هذه المسألة المستعصية المستديمة. غير أن هناك مبادرة تبشر بالخير، هي مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فهي تنطوي على استراتيجية أكثر شمولا وإنصافا، وهي تضم تخفيضا للديون، حتى تستطيع تلك البلدان أن تخفف عبء ديونها إلى مستويات مستدامة. هذه مبادرة مشجعة غير أن المجال لا يزال متاحا لمزيد من التنقيح، في سبيل تعزيز فعالية المبادرة واستدامتها وتوسيع مداها، بحيث تغطي بلدانا أخرى من تلك الفئة. ونعتقد أن معايير الأهلية يجب أن تكون أكثر مرونة، وهناك حاجة ملحة إلى زيادة الموارد، لكفالة مزيد من السرعة في التنفيذ.

وقبل أن أختم كلمتي، اسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى قضية حرجة أخرى، تحتاج هي الأخرى إلى التصدي لها، إذا أريد تنفيذ البرنامج الجديد على نحو ناجح: ألا وهي

الحاجة إلى تحسين التنسيق والتغذية المرتدة بين العملية السياسية العالمية وبين المستويات التشغيلية في الميدان.

ولكن يبدو في الوقت الحاضر، كما يذكر التقرير أن التغذية المرتدة قليلة بين هذه الكيانات العالمية والوطنية. ولذا فالحاجة ملحة إلى أن تقوم المبادرة الخاصة على مستوى المنظومة بشأن أفريقيا، التي هي مسؤولة عن هذا التنسيق بزيادة إشراك البلدان المتلقية على المستوى الميداني. ونحن نؤيد التقييم الوارد في التقرير والذي يؤيد إنشاء آلية تتيح للحكومات والخبراء الوطنيين تقديم مدخلات مباشرة عن الاحتياجات والقيود.

وختاما فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترى أن من واجب المجتمع الدولي أن يدعم مبادرات البلدان الأفريقية بالسعي إلى إزالة القيود المتبقية والعقبات التي تعترض هجرة رؤوس الأموال وتحرير الأسواق، للسماح بحرية دخول الصادرات الأفريقية. وحيث لا يرجح تدفق رأس المال الخاص، مثلا إلى القطاعات الاجتماعية وقطاع البنى الأساسية، يجب تعزيز المساعدة الرسمية. وفضلا عن هذا، فبينما أنجزت مؤسسات الأمم المتحدة الكثير، كما جاء في التقرير، في سبيل النهوض بالبرنامج الجديد، لا تزال الحاجة قائمة إلى أن تعيد تلك المؤسسات وجميع الجهات الأخرى المعنية، بذل الجهود لزيادة النتائج الإيجابية التي أحرزت للآن، ولحث السعي للوصول بالبرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات إلى تحقيق ثمراته الكاملة في الألفية الجديدة.

**السيد شودري** (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد كانت روح أفريقيا التي لا تقهر هي الدافع لنا دوما. ومن منظور التزامنا بالتنمية والرخاء في أفريقيا، باعتبارها منطقة نامية، يشرف بنغلاديش أن تشارك في مناقشة الجمعية العامة للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بما في ذلك التدابير والتوصيات المتفق عليها في استعراضها لمنتصف المدة.

ومع إقرار وضع أفريقيا كواحدة من أولويات الأمم المتحدة الخمس في التسعينات، يلزم إنشاء آليات حكومية دولية تقدم توجيهات جديدة بالنسبة للدعم الدولي الذي تمس الحاجة إليه لصالح البلدان الأفريقية. وقد قررت الجمعية العامة بالإجماع في دورتها السادسة والأربعين إطلاق برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، مع آمال كبيرة في التغيير إلى الأفضل. وقد يذكر أن المبادرة الجديدة استندت إلى التوصيات الواردة في برنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠. وأول أهداف البرنامج الجديد هو وقف وعكس اتجاه التردي المستمر في الحالة الاجتماعية الاقتصادية في البلدان الأفريقية، وتجديد التزام المجتمع الدولي بدعم الجهود التي تبذلها أفريقيا ذاتها لبلوغ نمو اقتصادي دائم وتنمية مستدامة. وأوليت الأولوية لتسريع التحول والتكامل والتنويع والنمو في الاقتصادات الأفريقية، بغية دمجها في الاقتصاد العالمي وتقليل ضعفها أمام الصدمات الخارجية، وزيادة ديناميتها، وجعل عملية التنمية عملية داخلية وتعزيز الاعتماد على الذات. وحدد في البرنامج الجديد معدل متوسط للنمو الحقيقي قدره ٦ في المائة سنويا من الناتج القومي الإجمالي. وأكد البرنامج الجديد على أن المسؤولية عن تنمية أفريقيا تقع على عاتق الأفريقيين. بيد أنه قبل أيضا بمبدأ تقاسم المسؤولية وبالمشاركة الكاملة من المجتمع الدولي في تنمية أفريقيا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مونغرا (سورينام).

ولقد انقضت سبعة أعوام على اعتماد البرنامج الجديد. وشهدنا خلال هذه الفترة، بطبيعة الحال، اتجاهات اقتصادية مبشرة بالخير في كثير من البلدان الأفريقية. ويلاحظ التقرير المرحلي للأمين العام في الفقرة ١١ منه أنه بالمقارنة بأوائل التسعينات سجل ضعف عدد البلدان - ٤٠ بلدا - معدلات نمو بلغت ٣ في المائة أو أكثر. ومع هذا شهدنا انتكاسات شديدة في كثير من البلدان الأفريقية ولم يتحقق بعد معدل النمو المستهدف وهو ٦ في المائة في عدد كبير من البلدان الأفريقية.

وبينما تبشر العولمة وتحرير التجارة بدينامية اقتصادية فقد أضرت عواقبهما السلبية ضررا بليغا باقتصادات أقل البلدان نموا وهي التي تنتمي ٣٣ بلدا منها إلى أفريقيا. فباسم الآفاق الاقتصادية الأفضل همشت هذه البلدان. ولا تكاد اقتصاداتها تستوعب الصدمات الناجمة عن التغيرات السريعة، إذ هي لا تستطيع زيادة

صادراتها واجتذاب الاستثمارات في فسحة زمنية قصيرة.

وعبء الديون الخارجية على أفريقيا هو الأعلى بين البلدان النامية من حيث نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ومن حيث خدمة الديون. فخدمة الديون تستنفد جزءا كبيرا من الدخل القومي في الدول الأفريقية. وسيكون للتقدم الذي حدث مؤخرا في الاستراتيجية الدولية لتخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بعض الأثر، ولكن لا بد من عمل المزيد، لا للبلدان الأفريقية المنخفضة الدخل فحسب بل وللبلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون أيضا. وتؤيد بنغلاديش بشدة اقتراح الأمين العام في تقريره لعام ١٩٩٨ عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871) بأن تحول البلدان الدائنة كافة الديون الرسمية المتبقية على أفقر البلدان الأفريقية إلى هبات.

وقد لاحظنا في السنوات القليلة الماضية أن البلدان الأفريقية تتخذ عددا كبيرا من التدابير لتشجيع مشاركة القطاع الخاص واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية. ونجح عدد كبير من البلدان الأفريقية في إحراز تقدم في الإصلاح المتعلق بالاقتصاد الكلي وفي تحرير القطاع الخارجي. ويبين تقرير الأمين العام أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استهل مبادرة هامة لتدبير مبلغ ٩ ملايين دولار لإعداد إطار إقليمي لتيسير وتنسيق أنشطة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا. كذلك أعادت أفريقيا تأكيد ظهور دور ناشئ للمنظمات غير الحكومية بصفتها الشريكة في التنمية. ويأتي اعتماد الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول، دلالة واضحة على التزام أفريقيا في هذا الصدد. ورغم هذا لم تجتذب أفريقيا ككل إلا مبالغ تافهة من تدفقات رأس المال الخاص، وحتى هذه تركزت من جديد على حفنة من البلدان.

ومنذ استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد أحرز تقدم هام في البلدان الأفريقية في مجال التنمية البشرية. وأدى تحسين الرعاية الصحية إلى انخفاض معدلات الوفيات. ونفذت السياسات الوطنية السكانية في معظم الحالات بنجاح. وازداد محو الأمية وكذلك المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم. وأدت المرأة دورا هاما متزايدا في تنمية القارة. ومن أجل تحقيق المزيد من التقدم في هذه المجالات أوصى استعراض منتصف المدة بأن تسعى البلدان الأفريقية إلى زيادة اعتمادات الموارد في مجالات الأولوية في التعليم والرعاية الصحية الأولية وتعزيز القدرات العلمية والتقنية وإيجاد فرص العمالة المنتجة وفرص الحصول على الدخل. كما أوصى باعتماد مفهوم ٢٠/٢٠ للالتزام المتبادل بين البلدان المتلقية والبلدان المانحة على قدم المساواة في مجال البرامج الاجتماعية الأساسية.

ونجد أن مسألة القضاء على الفقر لم تعامل في استعراض منتصف المدة بوصفها مجالا رئيسيا، بل كموضوع شامل يجمع بين مسائل الإصلاح الاقتصادي والبيئة والتنمية والبعد الإنساني. وفي هذا الصدد، يسرنا أن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/53/390 يعترف بأنه منذ استعراض منتصف المدة انصب التركيز على الائتمانات الصغيرة بوصفها وسيلة لتمكين الفقراء، وأن هذا حفز منظومة الأمم المتحدة على تكريس اهتمام خاص لهذا الموضوع. وتود بنغلاديش أن تؤكد على الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الائتمانات الصغيرة، والذي تؤديه بالفعل، في القضاء على الفقر، وتمكين المرأة على وجه الخصوص. ولاحظنا أيضا أن الدراسة التي أعدها في مطلع عام ١٩٩٨ مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا التابع للأمم المتحدة، بشأن القضاء على الفقر اعترفت بالإمكانات الهائلة الموجودة أصلا في أفريقيا لتحقيق التنمية الشعبية.

ولا تزال التعبئة الفعالة للموارد المالية تمثل مسألة حرجة بالنسبة للتنمية في أفريقيا. ونذكر بأن التقرير الذي قدمه لنا الأمين العام في ١٩٩١ قدر أن هناك حاجة إلى ٣٠ بليون دولار على الأقل في شكل تحويلات مالية صافية من المساعدة الإنمائية الرسمية لعام ١٩٩٢، وأنه يلزم بعد ذلك زيادة هذه المساعدة بمعدل سنوي قدره ٤ في المائة، لتحقيق هدف معدل النمو البالغ ٦ في المائة. واليوم، يزعم خبراء التنمية أن الاقتصاد الأفريقي بحاجة إلى النمو بمعدل ٨ إلى ١٠ في المائة سنويا لكي تنخفض نسبة من يعيشون في فقر انخفاضا ملموسا. وهذا يتطلب مستوى من تدفقات الموارد أعلى بكثير مما كان مذكورا في تقرير عام ١٩٩١ الذي يغطي عقد التسعينات. ونحن نطلب إلى المجتمع الدولي أن يبحث هذه المسألة بكل جدية.

ما من جهود محلية يمكن أن تكون ناجحة في البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية، ما لم تكن مقترنة بقدر مماثل من الدعم الدولي القوي والإيجابي. وفي هذا السياق، نحث المجتمع الدولي على أن ينفق في أفريقيا ٥٠ في المائة على الأقل من المعونات التي يقدمها المانحون إلى تلك القارة. ولعله يذكر أن الأمين العام دعا إلى هذا في تقريره السابق عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز التنمية المستدامة فيها، والذي نوقش أيضا في هذا الهيئة قبل بضعة أسابيع.

ونؤيد دعوة الأمين العام مؤسسات بريتون وودز إلى تقديم برامج تكيف هيكلي صديقة للسلام. وترحب بنغلاديش بنتيجة مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية - الذي استضافته اليابان في الأسبوع الماضي - لأنه عرف بالمسائل الإنمائية الحرجة في أفريقيا، وحدد المقاصد والأهداف، ودعا المجتمع الدولي أن يتقدم ويدعم جهود البلدان الأفريقية.

وإننا على ثقة بأن أفريقيا، بفضل مساندة المجتمع الدولي الحكيمة والتعاونية، ستتغلب على مشاكلها الاقتصادية وتحد من تبعيتها. إن أفريقيا تواجه مشاكل عديدة، ولكن لديها أيضا إمكانات كامنة كبيرة، مادية وبشرية، للنمو والتنمية. وقد دللت أفريقيا على هذه الإمكانات أثناء السنوات السبع الأخيرة من تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وبدعمنا وتضامننا جميعا يمكن للأمم المتحدة أن تسهم إسهاما كبيرا في جهود أفريقيا، عن طريق التنفيذ الكامل والفعال للبرنامج الجديد.

**السيد كونيشي** (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باعتماد الجمعية العامة، في عام ١٩٩١، برنامج الأمم المحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، أكدت البلدان الأفريقية من جديد مسؤوليتها الأساسية عن تنميتها، والتزم المجتمع الدولي بمساندة جهود البلدان الأفريقية، على أساس مبدأ الشراكة وتقاسم المسؤولية.

ومنذ اعتماد البرنامج الجديد، ازداد الوعي بخطورة محنة البلدان الأفريقية واحتياجاتها العاجلة؛ ودعما للتنمية الأفريقية اقترحت طائفة عريضة من المبادرات المتعددة الأطراف والثنائية. وهذه المبادرات كلها هامة، ولكن من الحتمي أن تنفذ بطريقة منسقة حتى يكون لها تأثير حقيقي ودائم على التنمية الأفريقية.

ورغم إحراز بعض التقدم في تنفيذ البرنامج الجديد، فلا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وما تحقق حتى الآن وما لم يتحقق بعد، ينبغي تحليله تحليلا تاما، كما ينبغي السعي بنشاط لالتماس السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة المشاكل المتبقية. وفي هذا السياق، يكتسب التعاون فيما بين الشركاء الإنمائيين المعنيين أهمية حيوية. ويحدونا الأمل في أن يوفر التقرير الذي قدمه الأمين العام مؤخرا عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها زخما قويا لتعجيل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

وما برحت اليابان تسعى إلى تحقيق مقاصد ومبادئ البرنامج الجديد من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، الذي يشترك في سمات عديدة مع البرنامج الجديد. فكلاهما يشدد على أهمية التحول الاقتصادي، والتكامل، والتنويع، والنمو. والموضوع الرئيسي لمؤتمر طوكيو الدولي الثاني هو تخفيف الفقر من خلال تسريع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ودمج الاقتصادات الأفريقية بشكل فعال في الاقتصاد العالمي. وهذا أيضا هو الهدف الرئيسي للبرنامج الجديد. لذا، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لشرح ما أنجزه مؤتمر طوكيو الثاني في هذا الصدد.

في الأسبوع الماضي، وبالتعاون مع الأمم المحدة والائتلاف العالمي من أجل أفريقيا، نظمت اليابان مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية، الذي حضره الأمين العام وعدد من رؤساء دول أو حكومات البلدان الأفريقية والمنظمات الدولية. واختتم المؤتمر أعماله باعتماد خطة عمل طوكيو التي تبرز المسائل الحرجة في التنمية الأفريقية، والحاجة إلى دعم متزايد من الشركاء الإنمائيين.

إن النهج الرئيسي لخطة عمل طوكيو موجه نحو المخرجات. ونعتقد أن النهج الموجه نحو المخرجات والقائم على مقاصد وأهداف مشتركة ومؤشرات يمكن قياسها، ينبغي أن تأخذ به جميع الجهات الإنمائية الفاعلة لتعزيز تأثير الجهود الإنمائية. ولهذا الغرض، ينبغي للجميع

- بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص والمجتمع المدني - أن ينخرطوا في تعاون نشط، وأن يقوموا بعمل مشترك للنهوض بالتنمية الأفريقية: وتحتاج الجهات الفاعلة الإنمائية إلى أن تعرف، في البداية، النتائج المتوقعة من الأنشطة الإنمائية، وأن تقوم بعد ذلك برصد وتقييم الأداء بالقياس إلى المعايير والمؤشرات. وينبغي أن تحول النتائج إلى تغذية مرتجعة للأنشطة الجديدة، حتى تسهم الدروس المستفادة اليوم في تعزيز أنشطة الغد. ونعتقد أن دورة من هذا القبيل في نهج تعاوني موجه صوب المخرجات ستزيد بلا شك من تأثير الجهود الإنمائية في البلدان الأفريقية.

لقد استفردت خطة عمل طوكيو ثلاثة مجالات بوصفها مسائل إنمائية حرجة: التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية والدعامة الأساسية للتنمية. وفي مجال التنمية الاجتماعية تم التشديد على التعليم والصحة والسكان وتدابير أخرى لمساعدة الفقراء، باعتبارها وسيلة لتعزيز تنمية الموارد البشرية. وفي مجال التنمية الاقتصادية تم التركيز على القطاع الخاص والصناعة والزراعة والديون الخارجية. وتم تحديد الحكم الرشيد ومنع النزاع والتنمية بعد انتهاء النزاع بوصفها حجر الأساس الرئيسي للتنمية.

إن خطة عمل طوكيو تحدد القضايا الإنمائية الحاسمة في أفريقيا، وتورد أيضا المقاصد والأهداف التي يتعين تحقيقها وما يجب أن تتخذه البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية من إجراءات. ومن أجل تحقيق المقاصد والأهداف المقررة، وضعت ثلاثة نهج محددة وهي: تعزيز التنسيق، وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين، وتوسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب. وجرى في الوقت نفسه التشديد على بناء القدرات وإدماج منظور الجنسين في التيار الرئيسي والادارة البيئية، على أنها مواضيع شاملة يجب إدماجها في جميع الأنشطة المضطلع بها في إطار خطة عمل طوكيو.

وتعتبر متابعة خطة عمل طوكيو هذه وترجمتها في السياسات والبرامج الإنمائية للمشاركين من الأمور البالغة الأهمية. فبدون متابعة مناسبة تصبح خطة عمل طوكيو سرابا. ومن أجل مساعدة المشاركين في تحويل التزاماتهم إلى إجراءات ملموسة، وزعت قائمة توضيحية للبرامج والمشاريع على المشاركين في المؤتمر، وهي تتضمن أمثلة ناجحة وحالات نموذجية للجهود الإنمائية الجارية للبلدان والمنظمات، وتعقد الاجتماعات الاستعراضية دوريا لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق المقاصد والأهداف باستخدام المؤشرات الملائمة.

وتمشيا مع خطة عمل طوكيو الصادرة عن مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية، فإن اليابان عازمة على القيام بدور رائد في التعاون الإنمائي في أفريقيا. وقد ذكر السيد أوبوشي، رئيس الوزراء، في ذلك المؤتمر أن اليابان ستعزز إجراءاتها المقبلة على النحو التالي.

أولا، ستعكف على زيادة الاهتمام بالاحتياجات الإنسانية الأساسية، وأهمها التعليم الابتدائي، والصحة والرعاية الطبية وامدادات المياه النظيفة والمأمونة.

ثانيا، ستعمل اليابان على تنمية الموارد البشرية، بصورة خاصة من خلال التعاون بين بلدان الجنوب. وستوفر المساعدة المالية والتقنية اللازمة لتمكين ٢٠٠٠ مواطن من البلدان الأفريقية من تلقي التدريب على مدى السنوات الخمس المقبلة في آسيا وشمال أفريقيا.

ثالثا، من أجل رعاية نمو القطاع الخاص في أفريقيا، وخاصة من خلال تشجيع التجارة والاستثمار القادمين من آسيا، ستساعد اليابان في إنشاء مركز خدمة للمعلومات الاستثمارية الأفريقية في بلد آسيوي. وستقوم، بالإضافة إلى ذلك، بدعم تنظيم منتدى آسيوي - أفريقي للأعمال التجارية في غضون العام المقبل للمساعدة في استكشاف فرص للمشاريع التجارية الآسيوية والأفريقية.

رابعا، من أجل معالجة مسائل الديون في أفريقيا، قامت اليابان حتى الآن بتقديم نحو ٣٠ بليون ين إلى البلدان الأفريقية كمعونة على شكل منح لتخفيف عبء الديون، وهي تنظر جديا في زيادة عدد البلدان التي تستطيع الحصول على هذه المعونة وتوسيع نطاق الدين المحدد. ومن أجل تحسين القدرة على إدارة الديون، سوف تبدأ التدريب على إدارة الديون كجزء من برامجها للتعاون التقني.

إننا نؤمن أن أفريقيا أمامها مستقبل مشرق، إذا تبين وجود الإرادة السياسية اللازمة من جانب أفريقيا ومن

جانب المجتمع الدولي برمته، وإذا تم تنفيذ جميع المبادرات بشكل متسق وبتعاون الجهات الفاعلة في مجال التنمية.

وفي ختام بياني، أود أن أعرب عن أمل وفدي في أننا سنتمكن، بالعمل معا، من النهوض بتنفيذ المقاصد والأهداف الواردة في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

**السيد روبادیري** (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود الانضمام إلى البيان الذي أدلت به إندونيسيا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونود أن نضم صوتنا كصوت نابع من الأرض الأفريقية ذاتها.

أجرى المجتمع الدولي، منذ سنتين، استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وهو برنامج وضع لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية. وأكد الاستعراض من جديد، عدة مسائل، من بينها العنصران الأساسيان للبرنامج الجديد: ملكية الدول الأفريقية ذاتها والشراكة العالمية التي تتطلب جهودا دولية متضافرة.

ويرحب وفد ملاوي بالتقرير المرحلي المقدم من الأمين العام عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (A/53/390). وحكومتي تضم صوتها تماما إلى البرنامج الجديد كجزء مكمل لجهودها الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر وإلى تحويل عام يحقق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها.

ونلاحظ الصلة القائمة بين البرنامج الجديد والمبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل أفريقيا، ونرحب بتعيين المبادرة كآلية تنفيذ للبرنامج الجديد. كما يود وفدي أن يسلم بالصلة بين تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871) والبرنامج الجديد.

ويود وفدي أن يسجل ارتياحه للجهد المشكور الذي بذلته الأمم المتحدة في سبيل تنفيذ البرنامج الجديد منذ استعراض منتصف المدة. وبالإضافة إلى ذلك، تود ملاوي أن تشيد بحكومة اليابان لالتزامها بالنهوض بالتنمية في أفريقيا من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية.

ونرحب كذلك بالمبادرات العديدة التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة دعما لتعزيز القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. ويلاحظ في التقرير المرحلي أن بلدان معينة في القارة قد شجعت الخصخصة كأداة لتعبئة الموارد، منذ استعراض منتصف المدة، بينما قامت بلدان أخرى بتهيئة بيئة أكثر تمكينا لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يحقق تقدما مجديا في البرنامج الجديد في غياب الإصلاحات الاقتصادية التي ينبغي، بالضرورة، أن تشمل جهودا في سبيل التعبئة الفعالة والاستخدام الكفء للموارد المحلية. وتعتبر التشريعات، والضرائب وتنويع الصادرات بعض المجالات التي ننظر فيها، نحن في أفريقيا. إن استمرار مشاركة مؤسسات بريتون وودز في هذا المسعى، مسألة يسلم بها وفدي تماما، على ما أظن.

وأوصى استعراض منتصف المدة، ضمن أمور أخرى، بأن تكثف البلدان الأفريقية جهودها لتحسين الحكم ومواصلة زيادة المشاركة الشعبية.

وفي هذا المنعطف أجد نوعا من التناقض. فكيف يمكن تحقيق حلم الحكم الرشيد في مجتمع يسوده الفقر؟ إن الفقر في حد ذاته يزيد من خطر الحكم السيء. فهو ييسر المناورات وتقسيم المنافع لأغراض سياسية. فالجائع لا يصوت لصالح الديمقراطية إن كانت معدته في حاجة إلى الخبز؟ وبالتالي تظل الديمقراطية تولد ما نبغضه جميعا، ألا وهو الدكتاتور، لأنه يعرف كيف يستخدم الكلمات، بل ويمكنه استخدام المدافع أيضا.

وزيادة المشاركة الشعبية يجب أن تشمل تدعيم دور المرأة في التنمية وفي عملية صنع القرار. ويوجز التقرير المرحلي العمل الجيد الذي تضطلع به البلدان الأفريقية بدعم من منظومة الأمم المتحدة في عملية إرساء الديمقراطية، وفي تدعيم المجتمع المدني، والبحث عن حل دائم للصراعات والنزاعات الأهلية في القارة.

ومشكلة الدين الخارجي التي تواجهها بلدان أفريقية كثيرة عقبة معروفة في سبيل تنفيذ البرنامج الجديد. وبالرغم من أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، هي حركة في الاتجاه السليم، إلا أنه ثبت أنها غير كافية على الإطلاق. ولهذا، تضم ملاوي صوتها إلى نداء منظمة الوحدة الأفريقية بعقد اتفاق دولي يلغي كل الديون المتبقية على أفقر بلدان القارة.

وقبل بضعة أيام، كنت في جامعة كولومبيا العظيمة، هنا في نيويورك، وكانت هناك سيدة أمريكية فاضلة جدا أبهرتنا بشدة وكانت تحاول أن تتكلم إلى مجموعة الحاضرين عن نفس هذه المشكلة. فذكرت قصة عن الروايات الأفريقية المتوارثة. وكانت القصة جميلة وذات صلة قوية بالموضوع. ولكنها، ككل القصص، انتهت بالإشارة ببساطة إلى أنني وعمي قد نكون مستمرين في حك جلدنا والاستلقاء على ظهرنا في انتظار سقوط الموز في أفواهنا.

وقمت فرويت قصة أخرى. وقد تكون هذه القصة ذات صلة بالموضوع أيضا، وقد تعزز ما كانت تحاول المتكلمة أن تقوله. واخترت أسلوب العهد الجديد.

كان هناك بلد أفريقي استيقظ وبه مرض عضال - ملاريا في الجهاز الدوري. وفي طريقه للعثور على من يساعده - ويمكننا أن نضع نضع كلمة "نقد" أو "مال" أو "معونة" مكان كلمة "دم" - وجد شخصا اكتسب العديد من الفضائل بوجوده في بلد آخر مصاب بالملاريا وباستفادته بكل المعونة التقنية والموارد الضخمة للقارة. لأنه، كما قال شخص ما، عندما سئم الرب من تزيين البلدان، ولا سيما الهند، كانت في يده كل الثروات لتزيين البلدان الأخرى. ولكنه بدلا من ذلك قال، "لم لا ننثرها في هذه القارة التي تتخذ شكل علامة الاستفهام؟" ووقعت كل الثروات في الكونغو. وكما نعلم جميعا، ساعد الكونغو على كسب الحرب العالمية الثانية بتوفير الماء الثقيل الذي صنعت منه القنبلة التي نعرفها كلنا معرفة تامة.

ولكن كما قيل لعمي، أو لبلدي، "هناك ناس في مكان ما يدعون البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لم لا تذهب وتطلب منهما أن ينقلا إليك الدم، أن يقدما إليك المساعدة؟"

فقال عمي، "ولكن كيف يمكنني أن أسير إلى هناك؟ إنني لا أكاد أقوى على الوقوف. وكل الدم الذي كان لدي ذهب إلى مكان ما، قيل لي إلى هذا البنك".

وقيل له "لا تقلق، سنجعلك تطير إلى هناك بالدرجة الأولى عبر لندن".

وبالفعل جعلوه يطير بالدرجة الأولى عبر لندن ووصل إلى البنك الدولي في واشنطن. وعندئذ قيل له، "هل تعلم؟ إنك في حاجة إلى نقل دم".

قال : "نعم، بالفعل، ولهذا جئت هنا".

وقال البنك، "ولكن هل تذكر أنني أقرضتك ثلاثة مكاييل من الدم قبل عامين؟"

فقال "نعم، أتذكر جيدا، وأشكرك وأشكر الجميع على إقراضي ثلاثة مكاييل من الدم".

وقال البنك، "حسنا، كل ما يلزمك مكيالان من الدم، ولكن للأسف، لا يمكنني أن أقرضك مكيالي الدم إلا بعد أن تسدد المكاييل الثلاثة الأولى".

وفي تلك اللحظة توفي أمام البنك الدولي.

وهنا أحاول أن أعرب بأسلوب غريب بعض الشيء عن معنى كلمة "عولمة".

والتقرير المرحلي يرسم صورة قاتمة لحالة أفريقيا في التجارة الدولية. فنصيب أفريقيا من التجارة العالمية نسبته بائسة لا تتعدى ٢,٠ في المائة، وهو نصيب ضئيل للغاية، ولا يزال أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي صادرات أفريقيا يعتمد على سلعة واحدة. والجهود التي يبذلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية لتشجيع تيسير التجارة وتحسين وصول البلدان الأفريقية للأسواق تستحق الدعم الفعال من جانب المجتمع الدولي.

وملاوي لا تقف مكتوفة الأيدي إزاء كل ذلك. فالحكومة تسعى جاهدة لتنفيذ مختلف جوانب البرنامج الجديد. وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالحكم، الحكم

الرشيد، وتدعيم المجتمع المدني، وقيام نظام للحكومة متعدد الأحزاب، كل هذا مهد الطريق للمشاركة الشعبية والترسيخ المستمر للترتيب السياسي الجديد. ويجري إدماج النساء والشباب بشكل متزايد في عملية صنع القرار.

وربما تكون كل هذه كلمات قد أرضت ذلك الرجل العظيم، توماس جيفرسون. ولكن متى يمكن للمرء أن يحقق الحكم الرشيد إذا كان كل هذا ينصب في حقيقة الأمر على مجرد التجارة وعلى الفائدة المحضة لعولمة قوة التجارة؟

وقد قامت الحكومة بإصلاحات جسورة للاقتصاد الكلي تتضمن، على سبيل المثال، برنامج التكيف الهيكلي التابع لصندوق النقد الدولي. والإصلاحات الجارية في النظام التشريعي، ونظام الضرائب، والنظام المصرفي، ضمن مجالات أخرى، هيأت مناخا مؤاتيا للاستثمار الأجنبي. وتتبع ملاوي برنامجا ثابتا للخصخصة من خلال لجنة الخصخصة الوطنية، إدراكا منها لدور القطاع الخاص بوصفه محركا للنمو الاقتصادي.

ولكننا نلاحظ أنه بالرغم من المعدل الاستثنائي للنمو الذي بلغ ٥,٢ في المائة عام ١٩٩٦ في الإنتاج الزراعي في أفريقيا، فقد انخفض معدل النمو إلى ١,٧ في المائة عام ١٩٩٧ - أي في غضون عام - وسجل قطاع الأغذية انخفاضا مدمرا بلغ ١٠,٥ في المائة في إنتاج الحبوب. ولم تنج ملاوي من هذا الانخفاض. والسبب في ذلك إلى حد كبير هو تجدد الجفاف الذي يؤثر على منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية. ولهذا ترحب حكومة بلدي ببدء منظمة الأغذية والزراعة في عام ١٩٩٤ البرنامج الخاص للأمن الغذائي. وملاوي ملتزمة بالبرنامج، الذي يرتبط باللجنة الرئاسية للإصلاح الزراعي، وهو مشروع تدعمه منظمة الأغذية والزراعة.

ويلاحظ التقرير المرحلي أن العولمة - وهي كلمة حلت الآن محل عبارة "تحويل العالم إلى قرية" - تميل لأن تهمش البلدان التي لا تملك القدرة على زيادة الصادرات أو جذب الاستثمارات، ويقال في هذا الصدد إن البلدان الأفريقية قد همشت إلى حد كبير على المدى القصير، لأن صادراتها ما زالت مقتصرة على السلع الأولية.

ومن المحزن أن نعرف أنه من المتوقع أن تخسر أفريقيا ١,٢ بليون دولار سنويا - وهو مبلغ مقارب لمصروف الجيب الذي منحه سيد نبيل ثري من أبناء هذا البلد للأمم المتحدة في العام الماضي - بينما يتوقع أن تبلغ الفوائد التي ستتراكم لصالح الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتحققة من جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ما بين ٣٠ بليون و ٩٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٢.

ولذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى التصدي مباشرة للمجالات الحرجة المحددة في التقرير المرحلي

حتى يمكن المضي قدما نحو تنفيذ البرنامج الجديد، وهناك حاجة لمعاجة المسائل المت+علقة باستفحال الديون، وتدهور تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، وتعبئة الموارد المالية للبلدان الأفريقية على نطاق عام.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أهنئ ممثل ماليزيا على بيانه العظيم، فالواقع أننا نجد بلدا قد تعثر بعد هذه العولمة، ولكنه استطاع أن ينهض على قدميه ويدلي ببيان يبعث فينا الأمل.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.